

إعداد

طه سعد عثمان

تقديم

عبد الغفار شكر

ملاح من

سيرة نضال المحامي الماركسي

يوسف درويش



هذا الكتاب

هذا الكتاب هو لمحات من المسيرة النضالية الطويلة للمناضل يوسف درويش الذى خاض طوال أكثر من ستين عاماً نضالاً شريفاً، والذي رغم ظروفه الصحية يحرص على تقديم كل ما فى طاقته لخدمة جميع الكادحين المصريين وعلى رأسهم الطبقة العاملة. وليس ما يحويه هذا الكتاب سوى لمحات بسيطة لبعض المعارك الوطنية المصرية والطبقية العمالية التى عاصره وشاركه فيها المؤلف كشاهد عيان، ويقدمها باعتبارها نموذجاً لمناضل وضع قضية الاشتراكية بين عينيه باعتبارها وحدها القادرة على إلغاء استغلال الإنسان للإنسان، وجعلها هى الأولوية الأولى فى حياته ولهذا قدم فى سبيلها كل ما تطلبه النضال من تضحيات بما فيها مطاردات أعداء الشعب المصرى والطبقة العاملة له ومن سجن واعتقال وتعذيب فوق طاقة احتمال البشر، ولكنه ظل صامداً ممسكاً بقضية الاشتراكية بكلتا يديه معلناً أمام المحاكم العسكرية أنه يتشرف بعضوية الحزب الشيوعى المصرى.

لقد حاز يوسف درويش ثقة القيادات العمالية الشريفة وأصبح مستشاراً قانونياً لنحو سبعين نقابة عمالية ورغم أنه محام فى وقت كانت الحركة العمالية والنقابية تحارب أى تدخل أو سيطرة من المحاميين والمهندسين والأطباء تحت اسم مستشارين. ولهذا أقدم هذه الصفحات عن يوسف درويش لعل الجيل الجديد من المكافحين النقابيين والاشتراكيين الشرفاء يجد فيها ما يفيد فى دراسة الماضى وفهم الحاضر ورسم الخط الصحيح لبناء المستقبل الأفضل.

ملاح من
سيرة نضال المحامي الماركسي
يوسف درويش

إعداد
طه سعد عثمان

تقديم
عبد الغفار شكر

جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز المحروسة

الطبعة الأولى مارس ٢٠٠٢

عنوان الكتاب : ملامح من سيرة المحامي الماركسي
"يوسف درويش"

تقديم : عبد الغفار شكر

إعداد : طه سعد عثمان

الناشر : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر

٤ ش ٩ ب المعادي - ت: ٣٨٠٢٠٣٣

المدير العام: فريد زهران

مسئول الطباعة : محمد سعيد

رقم الإيداع : ٢٠٠٢/٥٥٥٢

الترقيم الدولي I.S.B.N : 2 - 062 - 313 - 977

ملاح من
سيرة نضال المحامي الماركسي
يوسف درويش

تقديم

خبرة نحتاج إليها :

هذا الكتاب ليس مجرد ذكريات يكتبها المناضل _ طه سعد عثمان عن المحامي الماركسي المصري يوسف درويش ، فالكتاب لا يتضمن فقط لمحات من مسيرة هذا المثقف الثوري ، بل هو في حقيقته وجوهره دروس مستفادة من نضال الطبقة العاملة المصرية النقابي السياسي ... تمثل هذه الدروس خبرة تاريخية ثمينة نحتاجها بشدة هذه الأيام ، خاصة وأن هذه الخبرة تدور بالأساس في مواجهة ملاك وسائل الإنتاج الرأسماليين مصريين وأجانب ، إذا كانت معظم سنوات النصف الثاني من القرن العشرين قد شهدت نضالاً عمالياً في إطار سيادة ملكية الدولة لوسائل الإنتاج ، فإن ما نشهده حالياً ومنذ سنوات للتحويل نحو اقتصاد السوق واتساع نطاق الملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج على حساب القطاع العام ، مما جعل الخبرة المتولدة لعمال مصر من نضالهم النقابي في مواجهة إدارة منشآت الإنتاج في القطاع العام لم تعد تصلح لتوجيه نشاطهم في هذه الظروف الجديدة التي يصفى فيها القطاع العام وتباع منشآته إلى القطاع الخاص ، ويفتح في نفس الوقت الباب واسعاً أمام الشركات الأجنبية متعددة الجنسية لفتح فروع لها في مصر ، أى أننا نواجه الآن ظروفاً مماثلة لتلك الظروف التي جمعت طه سعد عثمان ويوسف درويش في النضال العمالي النقابي والسياسي ضد الرأسمالية المصرية والأجنبية في الأربعينيات من القرن العشرين ، وما أجوج عمال مصر للتعرف على خبرات النضال العمالي في هذه المرحلة ودروسها المستفادة ، لأنها تواجه حالياً وضعاً مماثلاً رغم الفارق الزمني واختلاف درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي ، ومن هنا تأتي أهمية الخبرة التي يقدمها لنا طه سعد عثمان في عرضه لدور يوسف درويش في العمل النقابي والسياسي في هذه المرحلة ، وهناك وجه شبه آخر بين النضال العمالي في بداية الأربعينيات من القرن وبداية القرن الواحد والعشرين ... كان العمال المصريون يبدؤون مرحلة جديدة نوعياً من نضالهم النقابي والعمالي في بداية الأربعينات ،

ويعيدون تأسيس منظماتهم النقابية والسياسية بعد أن نجح خصومهم الطبقيين في
تصفية مؤسساتهم النقابية والسياسية التي تشكلت في العشرينات ، والتي تشكل أساس
المرحلة الأولى للنضال الاشتراكي في مصر ، وها نحن ورغم مضي أكثر من ستين
عاماً نعود إلى نفس الظروف تقريباً ، ويبدو أن عمال مصر والمناضلين التقدميين على
وشك بدء مرحلة جديدة من نضالهم لا يسعهم فيها الإطار النقابي القائم ولا
المنظمات السياسية التقدمية القائمة حالياً ، ويبدو أنهم في حاجة إلى استعادة
ذكرياتهم التاريخية النضالية لبلورة مجموعة من الخبرات لعلها تفيدهم في نضالهم
الراهن والمستقبلي ، ومن هنا تأتي أهمية ما يقدمه طه سعد عثمان في هذا الكتاب
رغم حجمه المتواضع ، وكما نعودنا دائماً من المناضل طه سعد عثمان في كتاباته
السابقة أن يقدم لنا في عرض واضح وموجز أفكار هامة يمكن استلهاها في مجرى
النضال الراهن ، فإنه يقدم هذه المرة أفكاراً هامة تعتبر من بديهيات النضال
الاشتراكي ، ورغم هذا فإنها لم تعد في بؤرة اهتماماتنا رغم حاجتنا الشديدة إلى
الاهتمام بها في المستقبل .

وعلى سبيل المثال فإن طه سعد عثمان يؤكد لنا من خلال استعراضه (لمحات من
مسيرة نضال يوسف درويش المحامي الماركسي المصري) أن الوعي السياسي
للطبقة العاملة لا يمكن أن ينشأ ويتطور تلقائياً في صفوفها ، بل هي في حاجة إلى
من ينقله إليها من خارجها ، وهذا هو بالضبط دور المثقف الثوري الذي قام به
يوسف درويش في بداية الأربعينات ... يمكن للطبقة العاملة أن تكتسب قدرتها
للعمل الجماعي من خلال العمل اليومي ومن خلال علاقات العمل داخل المصنع ،
ويمكن للعمال أن يطوروا نشاطهم ووعيتهم النقابية لتحسين علاقات العمل داخل
المنشأة أو في هذا القطاع من النشاط الإنتاجي والخدمي أو ذاك القطاع ، ويمكن
للعمال أن يكتشفوا في مجرى نضالهم النقابي أهمية إقامة منظمة نقابية للعمال في
المصنع الواحد أو لعمال نشاط صناعي واحد ، أو على مستوى القطاع كله ، هدفه
تحسين ظروف العمل وتقوية وضعهم التفاوضي للحصول على مكاسب في الأجر و
الإجازات وشروط الأمان الصناعي ، ولكنهم لا يستطيعون التوصل من خلال هذا

النشاط إلى علاقة الطبقة العاملة بالطبقات الأخرى وهو جوهر الوعي السياسي، أنهم في حاجة إلى المعرفة العلمية النظرية بالمجتمع ككل، وبالصراع الطبقي وبدور السلطة السياسية في تأمين مصالح الطبقات المالكة، وأهمية وصول الطبقة العاملة إلى الحكم لتأمين مصالحهم، هذه المعرفة النظرية العلمية ينقلها المثقفون الثوريون إلى الطبقة العاملة وسيلاحظ القارئ أن هذا ما كان يفعله يوسف درويش مع عمال شبرا الخيمة ومناطق أخرى في القاهرة ممثلاً لتنظيم سياسي غير معلن .

العبوة الثانية : التي يقدمها لنا هذا الكتاب ، أن المثقف الثوري لا يسقط على الطبقة العاملة بالباراشوت من السماء ، بل يمكن له أن ينجح إذا ما اندمج معها في علاقة عضوية أساسها النضال العمالي ، ولا يتحقق دور المثقفين الثوريين في صفوف الطبقة العاملة ما لم يكونوا جزءاً من نضالهم النقابي والسياسي ، وهكذا كان اتصال يوسف درويش بالعمال في شبرا الخيمة واتسع دوره بعد ذلك إلى مناطق أخرى من خلال نشاطه كمحامى يدافع عن قضاياهم ، وعلى هذه الأرضية المشتركة تتطور العلاقة وينضج ويتشكل الوعي السياسي لهؤلاء العمال تدريجياً من خلال أشكال أخرى لهذه العلاقة مثل ترتيبات إيفاد مندوب إلى مؤتمر النقابات العالمي عام ١٩٤٥ ، يتحدث باسم عمال مصر ليس فقط بالنسبة لقضاياهم المباشرة بل أيضاً ليعرض قضية مصر الكبرى ، ومثل ترشيح أحد العمال في انتخابات مجلس النواب ١٩٤٥ في أول تحرك سياسي مباشر لهؤلاء القادة النقابيين ، هذا علاوة على إصدار مجلة الضمير كأداة إعلامية وتثقيفية تطرح قضايا العمال على الرأي العام المصري وتقوى الرابطة بين العمال أنفسهم وتثقفهم

العبوة الثالثة : التي نستشفها من هذا الكتاب أن انتقال العمال من النضال النقابي إلى النضال السياسي لا يتم بصورة عفوية ، بل يحتاج إلى قيادة سياسية جماعية وإطار تنظيمي يعين قوى العمال في نضال منسق واعي يجمع بين النضال النقابي والنضال السياسي والنضال الفكري لتعى الطبقة العاملة ذاتها وموقفها من الطبقات الأخرى في المجتمع ، أى حاجة العمال إلى تنظيم سياسي تقدمي يجد هذه

القيادة وهذا الإطار التنظيمي على مستوى المجتمع كله ، وهو ما كان قائماً بالفعل والذى قام يوسف درويش بدور حلقة الصلة بينه وبين عمال شبرا الخيمة بصورة تدريجية من خلال نشاطه كحامى يدافع عنهم وتشكيله المجموعة الضيقة التى لم تكن تعرف شيئاً عن هذا التنظيم في البداية ثم مفاتيحهم في عضويته بعد التأكد من نضجهم السياسي في معارك متواصلة .

هناك خبرات أخرى عديدة يعرضها الكتاب لها قيمتها وأهميتها بالنسبة للمرحلة الخالية من النضال العمالي النقابي والسياسي في مصر وقد جاء هذا الكتاب في موعد مناسب ليضع أمام العمال خبرات هامة مستفادة من مرحلة نضالية سابقة ، وهو ملمح نلاحظه دائماً في كتابات طه سعد عثمان الذى لا نبالغ إذا وصفناه بمؤرخ النضال العمالي المصري بمؤلفاته التى تجاوزت العشرين كتاباً ، وإذا كان طه سعد عثمان قد كتب عن معظم زملائه من مناضلى الأربعينات والخمسينات ، فقد آن الأوان أن يتصدى باحث جاد أو مناضل تقديمي للكتابة عن دور المناضل العمالي المثقف طه سعد عثمان على امتداد أكثر من ستين سنة هى نفسها عمره النضالي ، يومها سنكشف من سيرة حياته العديد من الدروس والعبر لتكون أساس مرحلة جديدة من نضال عمال مصر .

عبد الغفار شكر .

ديسمبر ٢٠٠١

مقدمة

أن ما سأكتبه هنا ليس سيرة ذاتية للأستاذ / يوسف درويش المحامى الماركسي المصري ، ولا تسجيلاً لتشاطعه الشيوعي الذي كتب هو بنفسه شهادة عنه في وقت سابق ونشرت في الجزء الثاني من سلسلة الكتب التي نشرتها لجنة توثيق الحركة الشيوعية حتى ١٩٦٥ بعنوان (شهادات ورؤى من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية) ولكن ما سأكتبه عبارة عن خواطر من خلال علاقتي بيوسف درويش في سيرة كفاحه والتي استمرت أكثر من ستين عاماً والتي تحتوي على الكثير والكثير من مواقفه الكفاحية المشرفة في خدمة الشعب المصري ككل والطبقة العاملة المصرية بشكل خاص ، ولهذا سوف أكتفى بذكر بعض المواقف والأعمال التي شاركت فيها يوسف درويش أو عاصرت قيامه بها كشاهد عيان على ذلك : ليس بقصد تعجيد يوسف درويش فقط ، ولكن أملاً أن يجد الجيل الجديد من شباب المكافحين والمستعدين للعمل والتضحية من أجل الكادحين المصريين ومن أجل الطبقة العاملة المصرية ومن أجل الهدف المستقبلي الذي يتحقق به إلغاء استغلال الإنسان للإنسان ، يأمل أن يجد هؤلاء من سيرة كفاح يوسف درويش ما يساهم في تضاهم الطويل الشاق .

بداية ارتباط يوسف درويش بالعمال وحيارته على ثقتهم :

كنت رئيساً للنقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة وضواحيها منذ عام ١٩٣٨ بعد تخرجي من مدرسة الفنون التطبيقية قسم النسيج والتحقني بالعمل بمصنع نسيج الأقمشة الحديثة لصاحبها هنري بيار وشركاه بشبرا الخيمة ، وكنت عضواً في (هيئة تنظيم الحركة العمالية) كان هدفها الأول هو تخليص النقابات العمالية من المستغلين من محامين ومهندسين وأطباء الدين سيطروا على النقابات العمالية وسخروها لمصالحهم الخاصة ومصالح الأحزاب التي ينتمون إليها

وفي عام ١٩٤٢ تقريباً قدم المرحوم / محمود محمد العسكري الذي كان سكرتيراً عاماً للنقابة وبتركية من المرحوم / محمد يوسف المدرك الذي ساعدنا على تحقيق استقلالية النقابة العامة وخروجها من دار اتحاد نقابات عمال المملكة المصرية بزعامة النبيل / عباس حلمي واتخاذها دار مستقلة في شارع خمراوية بشبرا مصر ، قدم محمود العسكري لمجلس إدارة النقابة العامة الأستاذ / يوسف درويش المحامي العام أمام المحاكم المختلطة ، في وقت كانت الغالبية العظمى من أصحاب مصانع النسيج الميكانيكي في شبرا الخيمة والقاهرة من الأجانب الذين لا يمكن مقاضاتهم إلا أمام المحاكم المختلطة نظراً لتمتعهم بالامتيازات الأجنبية ، واذكر هنا أن يوسف درويش بمعادلة قدمها إلى الجامعة المصرية على تأهيله للدفاع أمام المحاكم الوطنية المصرية أيضاً .

وفي البداية تحفظت بشكل كبير حيال تردد الأستاذ / يوسف درويش على دار النقابة بشبرا البلد نظراً لما لمست من أضرار سيطرة المثقفين على النقابات تحت أسماء مستشارين ، خاصة وأن جهود هيئة تنظيم الحركة العمالية كانت قد بدأت تؤتي ثمارها واستقل بالفعل عدد من النقابات القوية والفاعلة وكان من بينها النقابة التي كنت رئيساً لمجلس إدارتها ، واذكر أنني سألت المرحوم / محمد يوسف المدرك عما يدعو هذا المحامي إلى كثرة التردد على دار النقابة وخوفي من أن يكون هدفه مثل غيره هو تسخير النقابة لخدمة أغراضه الخاصة ، وما زلت اذكر ما قاله لي المدرك بحروفه وكلماته :

" ده محامي من نوع خاص ، تخلص من صفته ووضعه الطبقي كواحد من الموسرين وتبنى فكر الطبقة العاملة والاشتراكية وسوف تثبت لك الأيام أنه لا يقل إجلالاً وتضحيه عنى وعنك "

وقد تحقق ذلك بصورة دفعني كما دفعت الآلاف من العمال ليس من بين عمال النسيج الميكانيكي فقط ولكن أيضاً من عمال مختلف المهن وخاصة من القيادات العمالية المخضلة في القاهرة ، ثم اتسعت ثقة العمال في يوسف درويش لتصل إلى قيادات وجماهير عمالية في بعض مناطق التجمعات العمالية الأخرى .

وقد حصل يوسف درويش على هذه الثقة بجداره وبأسلوبه التي اتبعه في التعامل معنا والذي جوهره تقديم الخدمة مهما كان في تقديمها من مشاق دون اشتراط الحصول على المقابل ، وتقديم النصح والاشراك في المناقشات دون تعالي أو زعامية أو استلاية وضمن ما قدمه يوسف درويش -

من الناحية القانونية : كان يترافع في قضايا العمال أمام المحاكم المختلطة ضد أصحاب المصانع الخواجات مقابل الأجر الرمزي الذي تقدمه له النقابة دون منالشة وكثيراً ما كان يتم ذلك بدون أجر على الإطلاق .

كان يحضر مع العمال الذين يقبض عليهم بسبب قيادتهم للإضرابات والإعتصامات عند التحقيق معهم أمام البوليس والنيابة وأمام المحاكم إذا قدم العمال لمحاكمتهم أمامها ، وكان يتم بأجر رمزي وأحياناً بدون أجر وأذكر أنه عندما كان يقبض على عامل أو أكثر بسبب إضراب أو اعتصام ، ولذهب إليه في بيته ونطلب منه حضور التحقيق كان لا يتردد في النزول معنا بمجرد ارتداء ملابس جني لو كان ذلك في وقت متأخر وأحياناً بعد منتصف الليل .

وكمثال على المساعدات التي قدمها يوسف درويش للنقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي وملحقاته بالقاهرة وضواحيها من غير الأعمال القانونية وبدون أجر أذكر عندما قررت النقابة عمل مدرسة بدارها رقم ٤٩ شارع سعد زغلول بشبرا البلد حيث قدم لنا كثيراً من الأفكار والخبرات التي اكتسبها من اشتراكه في إنشاء مدارس لتعليم العمال في حى النسيجة الذي كان يسكن فيه والتي ساعدت على نجاح تلك المدرسة التي كان بها ثلاثة فصول الأول لمحو الأمية وتعليم القراءة والكتابة والثاني لتدريس مواد الدراسة في مستوى الشهادة الابتدائية القديمة من تاريخ وجغرافيا وعلوم بالإضافة إلى اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية وهذه كان يقوم بالتدريس فيها يوسف درويش بلا مقابل والثالثة كنت أقوم بالتدريس فيها لمواد التكنولوجيا الفنية في المصانع والشركات وهي التي كانت قاصرة على غالبيتها العظمى على الخواجات من جنسيات مختلفة ، وبالإضافة لذلك قدم يوسف درويش بعض الخرائط ووسائل الإيضاح وحتى المقاعد التي يجلس عليها الدارسون ،

ونجحت المدرسة التي كانت تعمل ورديتين ، الأولى صباحية للعمال الذين يشتغلون في وردية المساء والثانية مسائية للعمال الذين يعملون في وردية الصباح . وبهذه الطريقة وهذا الأسلوب - تقديم الخدمات كواجب دون انتظار المقابل - وبهذا التواضع وعدم التعالي والتبسط في معاملة العمال ، استطاع يوسف درويش أن يفتح العمال والقادة النقابيين أنه محام من نوع خاص كما قال لي المدرك وان يحصل على إقتهم في التعامل معهم حتى استطاع أن يكون مستشاراً لحوالي ثمانين نقابة في أواسط أربعينات القرن العشرين كما شجع ذلك العمال على دعوة يوسف درويش للاشتراك في مناقشة الأمور التي تهمهم .

تكوين الحلقة الضيقة :

عن طريق اختيار المدرك والعسكري وبمساعدة يوسف درويش ، تم انتقاء مجموعة ضيقة من العمال توسعوا فيهم نضج الوعي الطبقي وكنت منهم وتكونت منا حلقة ضيقة بدأت تعقد اجتماعات منتظمة في أوقات غير دورية وان كانت ناضجة إلى حد كبير ، حيث كان الاجتماع يعقد على أساس جدول أعمال تبدأ بالنقد الذاتي ثم النقد ثم مراجعة التكاليفات في الاجتماع السابق وما تم فيها ثم تحديد خطة العمل في المرحلة القادمة وتوزيع التكاليفات ، وتطور جدول الأعمال بعد ذلك فأضيف إليه تحليل الموقف السياسي ، وأما دراسة أوضاع الطبقة العاملة وظروف عمل العمال في مواقع التجمع العمالي المختلفة فكانت تبدأ ثابته يستند إلى الأخبار التي تصلنا عن طريق مكتب الأعمال النقابية وكذلك ربط العمل النقابي والعمالي بالعمل السياسي .

كانت الحلقة الضيقة تضم أكثر من عشرة من القيادات العمالية والنقابية ، أذكر منهم كما تعبه الذاكرة :

الشيخ محمد عبد الرحيم : رئيس النقابة العامة لعمال البواخر البحرية .

محمد مديولى سليمان : سكرتير عام نقابة عمال البواخر البحرية .

محمود محمد العسكري : سكرتير عام النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي
وملحقاته بالقاهرة وضواحيها .

محمود محمد قطب : وكيل النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة
وضواحيها .

حسب سعد عثمان : رئيس النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة
وضواحيها .

سيد محمود حسن وشهرته سيد جزيه : رئيس النقابة العامة لعمال النسيج اليدوي .

عبد الرازق عبد الرحمن : رئيس النقابة العامة لعمال الصيدليات ومخازن الأدوية .

محمود حفزة : رئيس النقابة العامة لعمال الأحذية بالقاهرة .

محمد رفعت حسيب : رئيس نقابة عمال المحلات العمومية .

محمد كامل البخاري : عضو نقابة عمال المحلات العمومية .

عبد الفتاح قنديل : سكرتير عام نقابة عمال المحلات العمومية .

وقد أصدرت هذه المجموعة الضيقة عدة منشورات بتواقيع (طليعة العمال) ومنشور
عن مشكلة البطالة ومنشورات عن رأى العمال في تعدد مشروعات القوانين التى تقدم
بها الحكومة للبرلمان ، واذكر أن أهم منشور أحدث ضجة كبيرة في صفوف العمال
وأجهزة الأمن أيضا كان بعنوان (كونوا لجان الإضراب - كونوا صناديق الإضراب)
خاصة أننا أرسلنا هذا المنشور بالبريد نحو ١٨٠ (مائة وثمانين) نقابة على نطاق
القطر ، وقد علمنا بعد ذلك أن بعض القيادات العمالية الشريفة قد كونوا في نقاباتهم
لجاناً للإضراب ولجاناً لصناديق الإضراب وإن كانت قد أخذت أسماء مختلفة مثل
لجنة التضامن أو لجنة المساعدات الخيرية أو غيرها من الأسماء ، كما قام بعض
أعضاء الحلقة الضيقة بنشر مقالات في المجلات العمالية والصحف اليومية بأسمائهم
أحياناً وبأسماء مستعارة في بعض الأحيان وكانت مسودات تلك المقالات تعرض على
الحلقة الضيقة لمناقشتها وإدخال التعديلات اللازمة عليها .

صندوق الخدمة الاجتماعية :

ومن التنفيذات الناجحة لنداء تكوين لجان الإضراب وصناديق الإضراب ما قامت به النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي وملحقاته بالقاهرة وضواحيها حيث كونت أداة تحت اسم (صندوق الخدمة الاجتماعية) وقدم يوسف درويش مشروع اللائحة الداخلية لهذا الصندوق وساعد في اتخاذ إجراءات تسجيل الصندوق في وزارة الشؤون الاجتماعية باعتباره إحدى الجمعيات الخيرية .

وأذكر وفق ما تعيه الذاكرة وما سبق أن دونته في مذكراتي الخاصة أن لائحة صندوق الخدمة الاجتماعية كانت تنص على أن الصندوق هيئة مستقلة تخضع لإشراف مجلس إدارة النقابة العامة وله اشتراك خاص مساو لاشتراك العامل في النقابة وله أوراق وسجلاته وإيصالاته المستقلة به ، أما مهام الصندوق فقد نصت اللائحة على مساعدة العامل المشترك في الصندوق والذي يسدد ستة شهور متصلة قبل تعطله في النقابة والصندوق وذلك بصفحة مساعدة تصل إلى ثلاثة أرباع ما كان يحصل عليه من أجر قبل تعطله وتوسيعاً في استخدام هذا البند اعتبر مجلس إدارة النقابة العامة أن كل عامل يضرب عن العمل ويترك على ذلك عدم حصوله على أجر ، يعتبر متعطلاً حتى يعود لعمله ، وطبقاً لذلك كن صندوق الخدمة الاجتماعية في الحقيقة صندوق إضراب وكان له دور كبير بل رئيسي في نجاح الغالبية العظمى من الإضرابات التي قام بها عمال النسيج الميكانيكي بعد أن فشل الصندوق سلاح أصحاب المصانع في استخدام الجوع وصراخ البطون في إجبار العمال على العودة للعمل مهزومين بعد فشل الإضراب .

انتخابات مجلس النواب ١٩٤٥ :

في أواخر عام ١٩٤٤ أقيمت وزارة الوفد وتقرر إجراء انتخابات لمجلس نواب جديد بدلاً من مجلسي النواب الذي كانت غالبية من حزب الوفد والمؤيدين له ، وكنا قد طرحنا قبل ذلك بفترة موضوع ربط العمل العمالي النقابي بالعمل السياسي ، وكان من الطبيعي بمجرد الإعلان عن احتمال إجراء انتخابات مجلس نواب جديد أن

خصصت الحلقة الضيقة اجتماعات لمناقشة الموضوع انتهت إلى قرار بضرورة ترشيح عامل في دائرة شبرا الخيمة الانتخابية ، وبدأ التنفيذ بطرح الفكرة للنقاش في مجالس الإدارة وبين جماهير العمال للتقابات الثلاثة .

١ - نقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي وملحقاته بالقاهرة وضواحيها .

٢ - نقابة رؤساء ومساعدى مصانع النسيج الميكانيكي بالقاهرة .

٣ - نقابة العامة لعمال النسيج اليدوي بالقاهرة .

وتقبلت جماهير العمال الفكرة بنجاح وحماس كبيرين ، والقر من واقع المشاركة والمعاشية أن الحلقة الضيقة كانت هى غرفة العمليات التى كانت تطبخ فيها المشروعات العملية التى كانت تعرض للنقاش في اجتماعات العمال العامة واجتماع الآليات التى ادارت المعركة كمقترحات لمشروعات دون محاولة فرض تلك المشروعات وإنما كانت لا تتحول إلى قرارات ثم تنفيذ إلا إذا صدرت من الهيئة المختصة .

وقدم إيلينا يوسف درويش مشروعا لخطة العمل أثناء المعركة الانتخابية ، وقدم هذا المشروع إلى نقابات النسيج الثلاثة بعد إقرار الحلقة الضيقة له ومن أهم بنود المشروع :

١ - اتفاق النقابات الثلاثة على شخص واحد يكون مرشحاً وممثلاً للجميع ويحوز رضاهم .

٢ - تكوين لجنة انتخابية عامة من ممثلى النقابات الثلاثة لإدارة المعركة .

٣ - الاعتماد على تمويل المعركة على مساهمات العمال بقروشهم .

٤ - تكوين لجان انتخابية فرعية في القرى والعزب للقيام تطوعاً بالدعاية .

٥ - تأييد أى عامل في أية منطقة أخرى يرشح نفسه مستقلاً عن الأحزاب .

٦ - وأخيراً إعداد برنامج يشمل المطالب الوطنية العامة والمطالب الخاصة بكل الكادحين وعلى رأسهم العمال والفلاحون ثم المطالب الخاصة بأهالي الدائرة .

ولست بصدد الحديث تفصيلاً عن هذه المعركة الانتخابية البرلمانية وما تم فيها ونتائجها ولكنى بالنسبة لموضوع الحديث هنا أنه تم ترشيح المرحوم / فضالى عبد الجيد الذى كان وقتئذ رئيساً لل نقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة وضواحيها في دائرة شبرا الخيمة ومحمود أمين على زعيم عمال الفيوم وعامل النقل الميكانيكي في الفيوم ومحمود مصطفى عامل النقل المشترك في الإسكندرية وتم تبادل التأييد بسر الزميل محمود محمد العسكرى إلى الإسكندرية وسقري إلى الفيوم لإعلان تضامن وتأييد عمال القاهرة وضواحيها لمرشحي العمال في المنطقتين .

وبالنسبة ليوسف درويش فلأنني أذكر أنه لم يتخلف عن اجتماع واحد من اجتماعات الحلقة الضيقة كما أنه حضر عدداً من اجتماعات اللجنة الانتخابية العامة برضاء جميع أعضائها الذين وثقت غالبيتهم العظمى في يوسف درويش وإخلاصه لقضية الطبقة العاملة وتقديرهم كل ما يمكنه من مساعدات دون غرض أو انتظار مقابل بل كان يدفع أحياناً وأقر هنا حتى ذلك الوقت من أول عام ١٩٤٥ لم يكن بعض أعضاء الحلقة الضيقة وأنا منهم يعلم أن مع يوسف درويش مجموعة أخرى من المثقفين الاشتراكيين الذين عرفوا وقتئذ بجماعة (الفجر الجديد) والذين علمت - فيما بعد أن من بينهم صادق سعد وريمون دويك وأحمد رشدي صالح وأبو سيف يوسف ومحمد إسماعيل وغيرهم .

سفر المدرك لمؤتمر النقابات العالمي ١٩٤٥ :

اتسع نشاط اللجنة الضيقة وتوسعت العضوية حول الحلقة الضيقة حتى زادت على الثلاثين قائداً عمالياً ونقابياً ، كما اتسعت دائرة اتصالاتها لتصل الى عديد من مناطق التجمع العمالي خارج القاهرة في كوم أمبو وبنى سويف والفيوم والمحلة الكبرى والإسكندرية وكفر الزيات وبورسعيد والسويس ودمياط وخط حلوان ، وكان مكتب الأعمال النقابية في ١ ش الباب الشرقي بالأزبكية بالقاهرة مركز الإشعاع في تبادل الخبرات والتأييد.

وفى نفس الوقت ظلت الحلقة الضيقة بتكوينها الأول تعمل بتطور النضج والتي بدأ يوسف درويش والمدرک والعسکرى يمدونها بالأفکار الاشتراکية ومقومات زيادة الوعى الطبقي العمالي، فترافا منفردین أدبيات الماركسية مثل تطور المجتمع، والبيان الشيوعي، وتاريخ حزب العمال الروسي، وما العمل، وخطوة للأمام وخطوتان إلى الخلف وغيرها.

وعندما أعلن عن عقد مؤتمر النقابات العالمي بباريس في سبتمبر ١٩٤٥، وضاع فرصة حضور الاجتماع السابق في يناير ١٩٤٥ بلندن بسبب إصرار المسؤولين في الحكومة على أن يكتفي بتمثيل مصر في الاجتماع بواسطة سفير مصري في لندن، اجتمعت الحلقة الضيقة بحضور يوسف درويش وقررت العمل على إرسال عامل لتمثيل نقابات عمال مصر في المؤتمر العالمي بباريس في سبتمبر ١٩٤٥، وقررت الحلقة الضيقة تكوين لجنة تحضيرية لإتمام هذا العمل وعلى أن تكون هذه اللجنة التحضيرية منظمة عمالية باسم (اللجنة التحضيرية لمندوبي نقابات عمال مصر في مؤتمر النقابات العالمي) وان يفتح باب الانضمام إليها أمام جميع النقابات العمالية المستقلة والشخصيات العمالية الشريفة الممثلة لكثرة عمالية على نطاق القطر المصري، وتقرر أن يعقد اجتماع عمالي عام يدعو إليه محمد يوسف المدرک على أن يعقد بدار نقابة عمال المحلات العمومية ٢ حارة الخازندارة بالقاهرة والتي كان رئيسها وبعض أعضائها في اللجنة المؤسسة التي تضم أكثر من ثلاثين قيادة عمالية والتي كانت اجتماعاتها قد انتظمت وإن كان بشكل غير دورى في مقر نقابة عمال المحلات العمومية رغم أنها تضم القيادات العمالية والنقابية من مهن عديدة.

وبعد أن أعدت الحلقة الضيقة كل تفاصيل خطوات التنفيذ في اجتماعات حضرها كلها يوسف درويش بصفته مستشاراً لعدد من النقابات المستقلة القوية الفاعلة وحددت اللجنة الموسعة يوم ٣٠ سبتمبر للاجتماع العام بدار نقابة عمال المحلات العمومية لإعلان اللجنة وانتخاب رئيسها وسكرتيرها ومناقشة مشروع البرنامج وكل الخطوات العملية ثم انتخاب المندوب الذى سيعمل بالجمعية على إنجاح سفره إلى المؤتمر العالمي باعتباره ممثلاً لنقابات عمال مصر. وعلى أن يذكر في الاجتماع

العام محمد يوسف المدرك رئيساً للجنة التحضيرية وطه سعد عثمان سكرتيراً لها وعلى أن يزكى أيضاً انتخاب محمد يوسف المدرك ليكون المندوب . وقد وافق الاجتماع العمالي العام على كل ما عرضته اللجنة الموسعة بما فيه قرار بأن يقتصر تمويل عملية سفر المدرك على تبرعات ومساهمات نقابات العمال وأفراد العمال ورفض أية مساعدة مالية من أى فرد أو أى جهة غير عمالية حتى من الجهات الحكومية .

ولما كان حديثي هنا قاصراً على نشاطات يوسف درويش الكفاحية من أجل مصالح الطبقة العاملة المصرية ، فإنني سأذكر واقعة شاركت يوسف درويش فيها وفيما يتعلق بموضوع سفر المدرك إلى باريس ، وبعد أن تم جمهرة فكرة تمثيل عمال مصر في مؤتمر النقابات العالمي وأذكر أنني في سبيل ذلك سافرت مع محمد يوسف المدرك إلى خمد قناة السويس واستطعنا جمع تفويضات للمدرك من ١٠٢ نقابة بلغ عدد العمال المشتركين فيها ثمانين ألف عامل وجمعنا أيضاً مبلغاً من مساهمات العمال وتبرعاتهم يكفي لسفر المدرك إلى باريس ، عندئذ اتخذت إجراءات السفر وحجز مقعد للمدرك على الطائرة التي تغادر مطار القاهرة إلى باريس في الساعة الثامنة والنصف صباحاً ، وقبل الساعة الخامسة صباحاً كان عدد كبير من العمال ومعهم يوسف درويش يحيطون بالمدرك لتوديعه عند سفره ، وفي الساعة الخامسة صباحاً استدعى المدرك لمكالمة تليفونية عاجلة وعاد منها ليلفنا أنه قد أبلغ بعدم سفره على طائرته اليوم لعدم وجود مكان له عليها .

ولم يكن لذلك معنى إلا شغل المقعد الذي كان محجوزاً له بآخر مما أشرعنا بأن هناك مؤامرة خبيثة لتعطيل سفر المدرك حتى لا يحضر جلسة افتتاح المؤتمر العالمي وبالتالي اعتماد المدرك ممثلاً لنقابات عمال مصر مما يفسح المجال لغيره للحصول على هذه الصفة ، وقبل أن نتيق من الصدمة ، أخبرني يوسف درويش بأنه لا يجب الاستسلام للمؤامرة وأن لا بد من العرض على السفير الفرنسي بالقاهرة وطلب تدخله لتصحيح هذا الوضع الخاطي .

ذهبت مع يوسف درويش وبصحبتنا العاملين المرحومين عبد العليم على عمارة وعبد المقصود أبو زيد وبعد جهد وصلنا إلى منزل السفير الفرنسي بالزمالك الذي كان قد انتقل من مسكنه الحالي قبل يومين فقط ولم يورثنا إليه إلا بائع اللبن ، وفوجئ السفير وزوجته ولاحظنا ارتباطهما عند فتح الباب لولا أن أسرع يوسف درويش إلى محادثتهما بالفرنسية التي يجيدها كأبناء فرنسا ، مما جعلهما يطمئنان قليلاً ، ثم زاد اطمئنان السفير بعد أن انتهى يوسف درويش من عرض المشكلة الذي هدد في نهايته بإرسال شكوى عاجلة إلى وزير الطيران الفرنسي الذي كان يوسف درويش يعلم أنه عضو في الحزب الشيوعي الفرنسي وبتق في تدخله العاجل .

اعتذر السفير الفرنسي بأنه لا يستطيع أن يعد بشيء نظراً لضيق الوقت ولكنه يعد فقط ببذل كل جهده لكي يسافر المدرك اليوم فإن لم يتمكن فسوف يسافر المدرك على أول طائرة متجهة إلى باريس وأن كانت غير فرنسية ، وعدنا بالتاكسي نحن الأربعة لتخبر زملائنا بما حدث مما دعا بعض الزملاء إلى الاستعداد لمغادرة الفندق ، ولكن يوسف درويش طلب من الجميع عدم مغادرة فندق المطار فقد نتجح مساعي السفير الفرنسي ويسافر المدرك على طائرة اليوم مهما كان الأمل في ذلك ضعيفاً ، وفي الساعة الثامنة وقبل قيام الطائرة بنصف ساعة فقط ، استدعى المدرك لمكالمة تليفونية عاجلة وعاد إلينا فرحاً ليخبرنا بأنه سوف يسافر الآن ، وقررنا أن نذهب إلى السفير الفرنسي بمنزله بالزمالك نشكره ، على جهده الذي كلل بالنجاح وسفر المدرك ، وقد رد السفير الفرنسي كما ترجم إلينا ذلك يوسف درويش بأنه أمر بتأخير سفر الحقيبة الدبلوماسية الفرنسية وأن يسافر المدرك إلى باريس على المقعد الذي كان مخصصاً لسفرها .

لجنة العمال للتحرير القومي :

قررت اللجنة الضيقة بعد مناقشات عديدة تكوين حزب سياسي علني مستقل للعبئة العاملة المصرية ، وعند مناقشة خطوات التنفيذ وجدنا أن من المستحيل أن يتم مناقشة وإقرار تلك الخطوة التي عرض مشروعها يوسف درويش وبصورة تكفل

إخراج العمل بنجاح في مناقشات اجتماعات اللجنة الضيقة التي كانت تتم في الأماكن العامة أو دور النقابات أو منازل الأعضاء ولأوقات قصيرة نسبياً وأن الأمر يحتاج إلى مكان يتم فيه الاجتماع لمدة أيام، وعندئذ عرض يوسف درويش أن يضع شقته التي كانت تقع في الدور فوق الأرضي بشوارع جلال الملك بالسبته بالقاهرة، وكنا قد عرفناها أثناء عقد بعض الاجتماعات بها، وفي اجتماع مطول في تلك الشقة زاد على ما أذكر عن ثماني ساعات استقر الرأي إجماعاً على الآتي :-

١- أن يكون الاسم الذي تعلن به الهيئة هو (لجنة العمال للتحرير القومي - الهيئة السياسية للطبقة العاملة) واستبعد وضع كلمة (حزب) في الاسم إلى أن تستكمل الهيئة مقومات حزب سياسي كامل قادر على أن ينطق باسم الطبقة العاملة المصرية .

٢- أن يعد برنامج للجنة يعلن عند إعلانها ويشمل القضية الوطنية والمطالب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لجميع الكادحين من عمال وفلاحين وصغار تجار وصغار موظفين وغيرهم وحتى جنود الجيش والبوليس وكلف يوسف درويش بإعداد مشروعه لمناقشته .

٣- أن يعد بيان باسم اللجنة موجه إلى الشعب المصري يفضح موقف الأحزاب السياسية والمتيسين ويتعدوا عنهم ويتقوا في لجنة العمال للتحرير القومي .

٤- أن تعد خطه تفصيلية بسرعة كاملة لطبع البرامج والبيان وإعدادهما للتوزيع في أول يوم يعلن فيه إلغاء الأحكام العرفية التي كانت تعلنه في مصر وكلف بعملية الطبع وتأمينها محمود العسكري وطه سعد عثمان .

٥- وأخيراً أن يعقد معسكر عمل دائم لمدة أسبوع بشقة يوسف درويش التي كانت تتكون من أربع غرف واسعة وصالة كبيرة في بيت قديم لمناقشة خطة التنفيذ والقرار كل التفاصيل على ألا يغادر أحد الشقة في تلك الفترة إلا صاحبها وزوجته الأولى السيدة (اونية) لتدبير احتياجات معيشتنا .

وعقد معسكر العمل لمدة أسبوع حضره جميع أعضاء اللجنة المصغرة وانتهى إلى الموافقة الإجماعية على جميع التفاصيل التي ليس هنا مكان ذكرها .

وكانت خطة توزيع البرنامج والبيان التي كلف بها يوسف درويش والتي تبدأ بعد وصول المطبوعات إلى شقته تقضى بأن يتخذ معسكر عمل جديد يتكون من ستة عشر عاملاً من عمال النسيج الذين اختبروا على الفرازة عرض عليهم موضوع اللجنة وتوزيع البرنامج والبيان ووافقوا على العمل بحماس مع المحافظة على السرية التامة حتى عن أسرهم وأقرب الناس إليهم بل وزملائهم الذين لا يشكون في إخلاصهم للطبقة العاملة ولكنهم لم يختاروا لهذا العمل قسم الفريق إلى قسمين ثمانية للعمل في الصباح ممن يعملون في مصانعهم في المساء وثمانية للعمل في المساء ممن يعملون في مصانعهم في الصباح وعلى أن يحضر مع كل فريق واحد فقط من اللجنة المصغرة بالتناوب ، واحضر يوسف درويش دليلاً لكتابة عناوين من سيرسل إلى كل منهم خطاب به نسخة من كل من البرنامج والبيان وخطاب طلب الانتماء للجنة كمناصر .

قامت أنا ومحمود العسكري بمهمة طبع البرنامج والبيان وخطاب التأييد بمطبعة المكتب الثقافي الدولي بشارع الأهرام وهنا اذكر بالعرفان بالجميل أن مدير المطبعة واذكر أن اسمه كان (ممتاز) وكذلك صاحب المطبعة اللذين وجدنا من وطنيتهما وحماسهما لنجاح العمل ما لا يمكن التعبير عنه بالكلمات ولم يكونا يقلان عنا حرصاً على إتمامه رغم ما كانا يتعرضان له من مخاطر في ظروف الأحكام العرفية وتردد مخبري البوليس السياسي على المطبعة ، ولكن طبعنا المجلة التي كنا نصدرها في هذه المطبعة كان غطاءً آمناً ممتازاً لترددنا على المطبعة .

وأذكر أنه بعد الانتهاء من الطبع وتجهيز الملفات للنقل وكتب أنا ومحمود العسكري مع الاسطى ممتاز نعد خطة نقلها من المطبعة ، فوجئنا بإشارة من صاحب المطبعة بأن أحد مخبري البوليس السياسي في مكتب صاحب المطبعة ، قمنا بسرعة بتغطية المطبوعات برزم الورق الأبيض ونمت فوقها وغطونى بجاكتنى وكأننى نائم منذ فترة ، ودخل المخبر إلى عنبر الات الطباعة فأخبروه بأنى نائم ومر على ماكينات الطباعة فوجد عليها بعض صفحات مجلة الضمير مدهد للطبع فأخذ نسخة من بروقتها وانصرف .

كان لابد إزاء ذلك ومحافظة على المطبعة وصاحبها ومديرها وعلى أنفسنا وعلى العمل الذى يدل فيه جهد كبير ووقت طويل أن نقل المطبوعات في صباح اليوم التالى وقبل الموعد المعتاد أن يمر فيه مختبر البوليس السياسى ، وتنقيداً لذلك فتح ممتاز المطبعة مبكراً ، وفى الساعة السابعة صباحاً كنت أركب سياره اجرة ومعى ربط الأوراق المغلفة جيداً حتى لا يرى ما بداخلها متوجهاً إلى منزل يوسف درويش بشارع جلال الملك وفق اتفاق سابق ، وبعد أن تم نقل المطبوعات من السيارة إلى أمام شقة يوسف درويش ، فوجئت بسيدة عجوز تخرج من الشقة المجاورة وأخذت تصرخ ما هذا - ما هذا وفتح يوسف درويش الذى كان في إنتظارى باب شقته وشخط في العجوز قائلاً : (مالك بها - هذه أوراق تخص مكتبى) فأسرعت إلى شقتها وأغلقت الباب .

بدأ عمل المعسكر اللاتى الخاص بالتغليف والإعداد للتوزيع وإعداد الطرود التى تسلم إلى النقابات والتجمعات العمالية وكذلك الخطابات التى ستلقى في صناديق البريد الرسمية وصناديق البريد بالمنازل وتوضع من تحت أبواب الشق والبيان الذى سيوزع على نطاق واسع والذى ستلصق نسخ منه على أعمدة الإنارة في الشوارع وعلى الجوانط وغيرها .

وفى صباح يوم ٢ أكتوبر كانت مجموعات العمال الذين بلغ عددهم على ما أذكر ثلاثين فرداً تخرج من شقة يوسف درويش ومع كل منهم ما كلف بتسليمه باليد وإرساله بوصعه في صناديق البريد ولم يأت مساء ذلك اليوم إلا وكانت شقة يوسف درويش نظيفة تماماً حتى قمت حسب تكليف الحلقة الضيقة بنقلها إلى مقر مكتب الأعمال النقابية الذى كان عنوانه (شارع الباب الشرقى بالأزبكية بالقاهرة) على المطبوعات باعتباره مقراً للجنة العمال للتحرير القومى وعم التوزيع مناطق التجمع العمالى من أسوان إلى الإسكندرية وخط القناة .

الغيت الأحكام العرفية يوم ٨ أكتوبر ١٩٤٥ ، ولم ينته ذلك اليوم إلا وكانت مطبوعات اللجنة من برنامج وبيان وخطاب في أيدي جماهير واسعة من العمال وكذلك في يد كثير من الشخصيات العامة مثل رؤساء المصالح الحكومية والعمد

والمشايع ونظار المدراس الإزامية في القرى ونظار المدارس الابتدائية والثانوية في المدن والمحامين والأطباء وأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب ، مما أحدث ذعراً في كل أجهزة الدولة وخاصة وزارة الداخلية لدرجة دعت وزير الداخلية ورئيس الوزراء وقتئذ يستدعينا لمقابلته لمدة بلغت خمس ساعات ليس هنا مجال الحديث عنها لان يوسف درويش لم يكن اسمه ضمن الموقعين على المعبوعات التي نشرت وبذلك لم يدع للمقابلة .

مجلة الضمير

كنا قد اتفقنا من قبل على ضرورة إصدار مجلة شهرية ولو بتأجير رخصتها لتكون لبنان حال لجنة العمال للتحرير القومي عند إعلانها ، أثناء زيارتي لاسرني ببنى سوف قابلت الدكتور / عبد الكريم أحمد السكري المعروف بميوله الاشتراكية وأثناء الحديث علمت منه أنه صاحب رئيس تحرير مجلة اسمها (الضمير) وان جماعة من طلبة الجامعة قد استأجروها منه ويقومون الان بإصدارها وطبعها في مطبعة المكتب الثقافي الدولي ، ولما عرضت عليه أمر تأجيرنا للمجلة وإصدارها دون أى تدخل منه وافق بحماس وقابلته أنا ومحمود السكري بمكتب صاحب المطبعة حيث كتبنا معه العقد على أن تصدر المجلة أسبوعية بإدارة /محمود محمد السكري وسكرتارية / طه سعد عثمان وتنزل عن حقه في إصدار الأعداد الثلاثة الأولى تشجيعاً لنا وحتى يمكن معرفة العمال بها والإقبال على شرائها وبعد إعلان لجنة العمال للتحرير القومي صدر العدد التالي لذلك من مجلة الضمير وعلى صدر صفحته الأولى وبالبنط الكبير (لسان حال لجنة العمال للتحرير القومي) .

أما عن مجلة الضمير ويوسف درويش فإنه بجوار اشتراكه في مناقشة كل ما يتعلق بالمجلة في الحلقة الضيقة وفي لجنة تحرير المجلة التي توسعنا في عضويتها ، فان يوسف درويش قد كتب عدة مقالات في مجلة الضمير نشرت باسم (خيرى محمود) وعندما قبض علينا المدرك والعسكري وطه سعد لسؤالنا عما نشر بالمجلة والذي

اعتبرته النيابة تحريضاً على قلب نظام الحكم وتحريضاً للفلاحين على ملاك الأرض وتحريضاً للعمال على الرأسماليين ، اقر محمود العسكري في التحقيق انه محرر المقالات الموقعة باسم خيرى محمود كما اقرت أنا بتحرير المقال الموقعة باسم محمود أمين على زعيم عمال اليوم وكذلك المقال الموقعة باسم (إسكندرانى) والذى أرسله إلينا الزميل / عبد الحميد شيخه رئيس نقابة عمال شركة فورود بالاسكندرية وبعد انتهاء التحقيق معنا بمعرفة نيابة الصحافة وحولنا إلى سجن مصر (قره ميدان بالقلعة) بادر يوسف درويش وزملائه بتقديم عرائض للسجن يطلب معاملتنا مع من يتلقون الغذاء الملكى والملابس من خارج السجن وبهذا لم نتعرض لحلق الشعر وخلع الملابس المدنية مع لبس ملابس السجن ، وكان الطعام يصلنا في الوجبات الثلاثة في عامود مخصص لكل واحد منا ثم طلبوا معاملتنا معاملة الصحفيين فوضع كل واحد منا في دوره في غرفه بها سرير وللمبة للإنارة وجاءونا في تلك الفترة محمد عبد القادر حمزة صاحب جريدة البلاغ الوفدية وإسماعيل عبد المولى رئيس تحريرها وحسين دياب رئيس الاتحاد خريجي الجامعة والدكتور محمد بلال وكانوا متهمين أو محكوم عليهم بتهمة العيب في الذات الملكية .

ومنذ الأيام الأولى للتحقيق معنا في قضية مجلة الضمير قام يوسف درويش وزملاؤه الذين لم أكن أعرفهم ولا قابلتهم بعد بتوكيل اثنين من كبار المحامين الوطنيين هم عبد الرحمن الرافعي بك والدكتور زهير جرانه .

ومن ناحية معيشتنا في السجن بقينا منذ دخولنا سجن مصر (قره ميدان بالقلعة) بعد انتهاء التحقيق معنا لعامل معاملة المحبوسين احتياطياً بنظام (الملكى) وهذا معناه أن تبقى بملابسنا العادية ولا نلبس ملابس السجن ولا نحلق شعورنا ونلقى غذاءنا يومياً في الصباح والمساء عن طريق متعهد لتوريد الأغذية الملكى للمحبوسين الذين يدفعون ثمن ذلك ثم عن طريق أسرة المدرك التى كانت تقوم بغسيل ومكوة ملابسنا أيضاً ، وقد ابتكرنا طريقة للتواصل بيننا وبين زملائنا خارج السجن لا أريد الكشف عنها لأنها لازالت من جهة نظرى صالحة للاستخدام حتى اليوم وعن هذه الطريقة كان زملاؤنا يتابعون أخبارنا وتعرف منهم كل ما يريدون

إخبارنا به ، خاصة حول القضية التي تم تأخير نظرها بضغط أجهزة الأمن شهوياً وأخيراً صدر الحكم في ٣٠ مايو ١٩٤٦ بعد خمسة أشهر كاملة ليقتضى بمعاقبة طه سعد عثمان بالسجن ثلاثة أشهر وتغريم الدكتور عبد الكريم أحمد السكري عشرين جنياً كان قد دفعها قبل ذلك كفالة وإفراج عنه وبراءة كل من محمود محمد العسكري ومحمد يوسف المدرك .

وخرجنا من السجن نحن الثلاثة في الساعة الخامسة من نفس يوم النطق بالحكم الذي تأجل مرات عديدة ، نجد يوسف درويش ومحمد مديبولي سليمان ومحمود حمزه في انتظارنا ومعهم كاميرا حيث أخذت لنا صورة للكتابة ، ثم توجهنا إلى منزل محمد يوسف المدرك حيث تناولنا طعام العشاء الذي عرض علينا أثناء الزملاء الذين استقبلونا عند باب السجن تقريباً عن الوضع الراهن وتحدث في الحركة العمالية والنقابية المضربة والذي في نهايته أنه سيتم في الساعة الثامنة من مساء نفس اليوم عقد إجتماع للجنة التنفيذية لمؤتمر نقابات عمال مصر بدار نقابة عمال ترام القاهرة بشارع عبد العزيز ، وبالمناسبة فإن هذا المؤتمر كان قد تكون من قبل من وحده بين اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال مصر ومؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية ، وتركب على هذه الوحدة تكوين اللجنة التنفيذية لمؤتمر نقابات عمال مصر من قيادات عمالية ونقابية من التجمعات العمالية على نطاق القطر المصري بدءاً من كوم إيمو في جنوب مصر وحتى منطقة قناة السويس والإسكندرية في الشمال ، وبعد مناقشة الوضع اتفقنا على أن يتوجه يوسف درويش إلى مكتبه ويتوجه الباقون إلى دار نقابة عمال ترام القاهرة لحضور الاجتماع الذي رأسه بتزكية الجميع محمد يوسف المدرك ، وانتخب بالإجماع أيضاً سكرتارية دائمة للمؤتمر من حسن كاظم وطه سعد عثمان ، وليس هنا مجال الحديث عما في هذا الاجتماع .

في اجتماع سابق للجنة التنفيذية لمؤتمر نقابات مصر قبل الإفراج عنا تقرر إرسال عريضة الى الحكومة برئاسة إسماعيل صدقي للمطالبة بمطالب عمال مصر والتهت العريضة بتوجيه إنذار الى الحكومة بإجابة تلك المطالب خلال شهر وإلا اتخذ المؤتمر ما يراه ، وفي اجتماع لاحق وبعد تكرار معاملة الحكومة اجتمعت اللجنة التنفيذية للمؤتمر وقررت الدعوة الى الإضراب العام لجميع عمال القطر المصري وتحدد لذلك يوم ٢٥ يونيه ١٩٤٦ ونشر القرار في عدد من الصحف القومية. وبعد ظهر يوم ٢٣ يونيه بدأت تتوافد على المقر المؤقت لمؤتمر نقابات عمال مصر في دار نقابة عمال المحلات العمومية ٢ حارة الخازندارة بالقاهرة ، بدأت تتوافد جموع من العمال بالإضافة إلى أعضاء اللجنة التنفيذية وفقاً لما تقرر من قبل من عقد اجتماع لاتخاذ الخطوات التنفيذية للإضراب العام بعد ذلك بيومين في ٢٥ ١٩٤٦/٧ - وبالمناسبة كان الدور الأول من المبنى كله دكاكين والدور الثاني تشغله نقطة بوليس الخازنداره . أما الدور الثالث فكان به مقر عديد من النقابات منها نقابة عمال المحلات العمومية - وفي نحو الساعة الخامسة بعد الظهر هاجمت قوات كبيرة من البوليس دار نقابة عمال المحلات العمومية ولبضت على كل من كان فيه ، وكان بين المقبوض عليهم محمود محمد العسكري الذي كان يصحبه ابنته الطفلة (نور) ويوسف درويش الذي احتج بشدة على وضع الطفلة مع والدها في حجز النقطة كما احتج على القبض عليه لانه حضر الى الدار كمحام ومستشار قانوني لعدد من النقابات الموجود مقرها بالدار فأخرج عنه ثم عرضنا على النيابة للتحقيق مع جميع من قبض عليهم من العمال بتهمة التحريض على الإضراب ، ثم اختصت النيابة أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر بتهمة عقد اجتماع غير مشروع بهدف تنفيذ قرار الإضراب ، وقد استطاع يوسف درويش بالاتصالات الخاصة أن يحشد عدداً كبيراً من المحامين للدفاع عنا أمام النيابة وخاصة من المحامين الوفديين الذين جاءوا أيضاً للدفاع عن المتهمين من أصحاب ورؤساء تحرير الصحف الوفدية التي نشرت قرار

الإضراب ، ثم روحلنا إلى سجن مصر مع قرار النيابة بحبسنا جميعاً (أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر وغيرهم) على ذمة قضية الاجتماع الغير مشروع حيث لم تكن النيابة قد انتهت من التحقيق في قضية التحريض على الإضراب وبذلك لم يرسل قرار الاتهام في تلك القضية إلى السجن مع أمر حبسنا أنا ومحمود العسكري ومحمد مديبولي سليمان ، ولهذا افرج عنا نحن الثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر مع قرار النيابة بالإفراج عن جميع المتهمين في قضية الاجتماع الغير مشروع .

الهرب إلى كفر أبو محمود بالمنوفية :

أدركنا نحن الثلاثة أننا قد افرج عنا بطريق الخطأ لعدم وصول قرار حبسنا في قضية التحريض على الإضراب ، خاصة وأن قرار الاتهام في قضية الاجتماع غير المشروع لم يشمل من أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر سوانا نحن الثلاثة فقررنا الهرب ، وهذه قصة فيها كثير من الطرائف والمفاجآت بيننا وبين البوليس السياسي الذي كن يطاردنا وبعد إختفاءنا بمنزل عاملى النسيج المكالحين إسماعيل وفوزى حسنين في شبرا مصر ، شعرنا أن أمرنا قد أوشك أن يتكشف فعرض العاملان على عمهما الوطنى الشهم أحمد افندى حسنين استضافتنا في منزله بكفر أبو محمود ، واستطعنا الافلات من رقابة البوليس السياسي ان نصل الى مقر الاختفاء حيث افرد لنا حسنين الدور الثانى من منزله الواسع الذى تحيط به حديقة وقدمنا الى عائلته على أننا ضيوفه في حدود ضيقة جداً من الافراد المولوق بهم .

بقينا أنا ومحمود العسكري في هذا المكان خمسة أشهر كان يزورنا إسبوعياً الزميلان محمد يوسف المدرك ويوسف درويش لتقضى معاً يوماً شبه كامل ولم يتدخل في أمرنا صاحب المنزل ولم تكن نراه إلا وهو يقدم لنا الطعام أو الشئ أو خدمه أخرى أو ندعوه للحديث والسر أذكر بالإعزاز أنني ومحمود العسكري قد استفدنا كثيراً في هذه الفترة خصوصاً بالقراءة والتي زادت كثيراً من ثقافتنا بجوار مساهمتنا في العمل النقابي عن طريق المناقشات مع المدرك ويوسف درويش ، وأذكر أن هذه الفترة كانت السابقة مباشرة لإعلان منظمة الظليمة الشعبية للتحرير

والتي أمدنا المدرك ويوسف درويش بكثير من وثائقها ومقوماتها . والذان أخبرانا في النهاية انه يمكن إنهاء هريتا دون التعرض للجسب مده طويلة وقد سلمت نفسي للنيابة باعتبار أنني سمعت أنني مطلوب لها فالرجع عنى بعد التحقيق لما ورد في كتاب كفاح عمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة لم الفرج عنى من سراي النيابة بعد دفع خمسة جنيهات كفالة .

في منظمة الطليعة الشعبية (طشمت) - ٢

أعلنت منظمة الطليعة الشعبية للتحرير في نوفمبر عام ١٩٤٦ ، وكان من الطبيعي أن انضم إليها ، وعندما عقد مؤتمر منطقة القاهرة للمنظمة انتخبت مسئولاً تنظيمياً للمنطقة وكان المسئول التنظيمي العام للمنظمة هو يوسف درويش الذي طلب أن اقترح للمهمة الجديدة وأن اترك العمل العلني والجماهيري في منطقة شبرا الخيمة وخاصة بعد وجود كوادر عمالية واعية تستطيع ضمان استمرار وتقديم العمل الكفاحي بها وطبقاً لهذا الوضع أصبح على أن أقابل يوسف درويش في اجتماعات تنظيمية متتالية ، ولما كنت قبل ذلك لم أمارس العمل السري إلا منذ تكوين الحلقة الضيقة وهي خبرة لم تكن تكفي للقيام بمهمة مسئول تنظيمي في منظمة سرية وفي منطقة كبيرة كم منطقة القاهرة ، فقد حرص يوسف درويش على إعطائي جرعات مكثفة عن خبرة العمل السري في نواحي الأمان والسرية وتكوين المجموعات وربطها بالأقسام والمنطقة وحتى اختيار أرقام المجموعات وأرقام الأعضاء والأسماء المستعارة لهم كل ذلك بطريقة وأسس يمكن حفظها وتطبيقها والرجوع إليها بسهولة وبعد شهر قليلة كنت أشعر أنني أقوم بالمهمة الجديدة وخاصة فيما يتعلق بأعمال المجموعات والمنطقة ومتابعتها التي كان يناقش معنى فيها أدق التفاصيل ، وأذكر كمثال على تطبيق لقواعد الأمان التي تعلمتها من يوسف درويش أنني كنت التابع خلية في شبرا مصر مسئولها مدرس وكنت ولتتد مدرساً بمدرسة الإسماعيلية الابتدائية بشبرا مصر ، وكنا لتعرض في الاجتماعات للنشاط في شبرا الخيمة وكان يحدثني عن طه سعد زعيم العمال ولم يعرفني إلا باسمي التنظيمي (خطاب) وفي آخر العام اتدأنا

نحن الاثنين للمراقبة في لجنة واحدة من لجان امتحان الشهادة الابتدائية ، ووجدته يتبعني حتى وقعت أمام اسمي في دفتر الحضور وعرف أنني طه سعد ، وفي أول اجتماع للخلية وحضرت متابعتها لار الزميل المدرس وأعلن تركه للمنظمة التي لا تثق فيه وفي أمانيته بسبب تقطيع شخصيتي الحقيقية عنه خلال تلك الشهور الطويلة ، واحتاج الأمر لجهد كبير مني ومن يوسف درويش شخصياً حتى اقتنع الزميل أن ما قمت به ليس إلا تطبيقاً لقواعد الأمان التي تحميني وتحميه وتحمي المنظمة وأن ذلك لا يمس إطلاقاً الثقة فيه .

اعتقال يوسف درويش في عام ١٩٤٨ :

في ١٥ مايو ١٩٤٨ أعلنت الأحكام العرفية عندما قامت دولة إسرائيل ودخلت الجيوش العربية الى فلسطين ، وترتب على ذلك اعتقال عدد كبير من الوطنيين تحت شعار أنهم من الشيوعيين ومنهم عمال وطلاب ومعيدون بالجامعات وموظفون وغيرهم ، وكان منهم عدد من عمال شبرا الخيمة الأعضاء في منظمة طليعة العمال ، ولم يقبض على في ذلك التاريخ لا نني منذ فترة سابقة كنت قد تركت العمل العائلي في منطقة شبرا الخيمة وتفرغت لمهمتي الجديدة كمسئول تنظيمي لمنطقة القاهرة ، هذا بالإضافة الى أنني بعد اتخاذ اتحاد الصناعات المعري قرار بعدم تشغيلي ، في أي مصنع وملاحقة البوليس السياسي لي في الأعمال التي اشتغلت بها بعد ذلك مثل شركة شل بوتجاز ، وحتى عندما قمت مع بعض الزملاء بجمع بعض الجنيهات القليلة مساهمة في فتح دكان لبيع الخردوات قام البوليس السياسي بتحريض بعض اللصوص المعروفين في شبرا البلد وتحت حمايته لسرقة كل ما كان في المحل ، عند ذلك تقدمت الى منطقة شمال القاهرة التعليمية وعينت مدرساً بمدرسة الإسماعيلية الابتدائية بشارع شبرا مصر ، وكان ذلك طعناً أمنياً كبيراً خاصة مع عدم ظهوري بأي عمل علني في منطقة شبرا الخيمة ، ولكن مع اضطوازي لزيادة النشاط بعد اعتقال عدد من زملائي العمال ، اكتشف أمرى للبوليس السياسي قبض على في ١١

نوفمبر ١٩٤٨ ورحلت الى معتقل هاكستب الذي كان يتكون من عشرين الاول لليهود والثاني للشويعيين المصريين .

و ذات يوم حضر إلى المعتقل ثلاثة من أعضاء المنظمة هم يوسف درويش ومحمد مدبولي سليمان وطه محمد فوده ، وعلمنا منهم أن اجتماعاً تنظيمياً عقد بمنزل يوسف درويش لدراسة عوائل استمرار منظمة طليعة العمال - واسمحوا لي أن استخدم هذا الاسم عن المنظمة رغم تغير هذا الاسم عدة مرات حتى عندما استقر باسم (حزب العمال والفلاحين الشيوعي المصري) قبل دخول هذا الحزب في تكوين الحزب الشيوعي المصري في ٨ يناير ١٩٥٨ - وقد هاجم البوليس هذا الاجتماع ولم يضبط مع المجتمعين ولا خلال تفتيش الشقة ما يدينهم عقد اجتماع سرى لمنظمة طليعة العمال ، فأفرجت عنهم النهاية ولكن البوليس السياسي أصدر أوامر باعتقالهم .

أصبحت في معتقل هاكستب ٢١ من عمال شبرا الخيمة بالإضافة إلى طه محمد فوده العربي - ويوسف درويش المحامي أعضاء من منظمة طليعة العمال ، وأقرر هنا أن الكثيرين من الزملاء رغم تفتيشهم في يوسف درويش كمحامي شريف لم يكونوا يعرفون أنه معهم في المنظمة ، وفي اليوم التالي عقدنا اجتماعاً ضم محمود العسكري وطه سعد ويوسف درويش واتفقنا على الآتي :-

١- أن يعلن على الزملاء أعضاء طليعة العمال أن يوسف درويش عضو في المنظمة ولهذا فسوف يشترك في كل الأعمال الخاصة بها مع مراعاة قواعد الأمن .

٢- أن نعرض على الزملاء في المعتقل اقتراحاً بأن يتولى طه سعد عثمان مسئولية المجموعة وأن يتولى محمود العسكري تمثيل المجموعة في كل ما يتعلق بعلاقتها بالمنظمات الشيوعية الأخرى الموجودة في المعتقل وخاصة لجنة التنسيق بين المنظمات ولجنة مدارس الكادر ولجنة الحياة العامة وغيرها .

٣- مراعاة لقواعد الأمن ولأن المنظمات الشيوعية الأخرى الموجودة في المعتقل لم تكن تعرف اسم منظمنا فإننا نقترح أن اسم منظمنا هو (نحن) الذي اقترحه محمود العسكري وأن نتعامل مع المنظمات الأخرى في المعتقل بهذا الاسم ، وأذكر

بهذه المناسبة أن قيادات وأعضاء المنظمات الأخرى قد تحرروا في معه ما يعنيه هذا الاسم ، وقد سأل أحدهم الزميل عوض الباز عن ذلك فقال له أن هذا الاسم يعنى (نهارك حلو نادى) .

٤- أن ترسل هذه الاقتراحات بعد عرضها على المجموعة والموافقة عليها إلى قيادة المنظمة في الخارج لأخذ موافقتها حتى يكون التنفيذ سليماً وديمقراطياً .

٥- أن نحافظ على ألا يعرف من غير أعضاء طليعة العمال في المعتقل أن يوسف درويش عضو في المنظمة وإنما هو يعيش معنا ويتخالفنا بصفته محام شريف تلقى به منذ سنوات طويلة مع الجرحى على اشتراك يوسف درويش في كل الأعمال التنظيمية ، ولتنفيذ ذلك عملت له خيمه من البطاطين حيث سمح بذلك وكان بالعنبر عدد من الخيام وخيمنت هذه الخيمة لإقامة يوسف درويش بدعوى أنه لا يحب الدوشه ، وفى هذه الخيمة كانت تعقد الاجتماعات التنظيمية الموسعة .

٦- أن لتتخبط زميل يكون همزة الوصل بيننا وبين المنظمة في الخارج واقترح أن يكون الزميل / على خليل نظراً لأن زوجته المرحومة هانم الباجورى وأختها وهيبه كان لهما اتصال بالمنظمة قبل اعتقال يوسف درويش وقاما بنشاط كبير في تجميع عائلات المعتقلين وفتحيتهم للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين والى أن يتم ذلك حصلت العائلات على كفاية من الدولة بدأت بسبعة جنيهات كما أن مساعدة العائلات للمعتقلين في الداخل أدى إلى تحسين ظروف معيشتهم .

وعرضنا الأمر على الجميع في اجتماع عقد بخيمة يوسف درويش والموافقة الاجتماعية على ما اقترحه ، أرسل ذلك إلى قيادة منظمة طليعة العمال في الخارج التى ابلتتنا بالموافقة .

ومع مواظبتنا جميعاً على حضور مدارس الكادر عدا يوسف درويش : حيث كنا نتلقى مع آخرين من المنظمات العمالية المصرية أخرى محاضرات في أدبيات الماركسية التى كان يقوم المثقفون وخاصة من منظمة العمال الثورية (ع . ث) بترجمتها من أصول إنجليزية أو فرنسية ، ومن أمثلة تلك الأدبيات :-

(تطور المجتمع - البيان الشيوعي - تاريخ حزب العمال الروسي - خطوه إلى الأمام وخطوتان إلى الخلف وغيرها)

ولما كان لدينا فراغ كبير في الوقت نظراً لحرية التنقل داخل الأسوار الخارجية للمعتقل طوال الأربع والعشرين ساعة ، فقد اقترح يوسف درويش أن تقوم بدراسة وثائق منظمة طليعة العمال الأساسية مثل اللانحة والرسالة السياسية والرسالة النقابية والعمالية والموقف من الوفد والمسألة الفلاحية وغيرها ، بالإضافة إلى دراسة تاريخ مصر منذ عهد محمد علي ودراسة الحركة النقابية من أول القرن العشرين وقد أمدتنا المنظمة بما طلبناه من تلك الوثائق عن طريق الزيارات التي كانت منتظمة يومياً من أسرهم ، وخاصة وأنه في هذه الفترة كان مسموح لنا في داخل المعتقل بالاحتفاظ بالأوراق والأقلام والكتب والمصحف وكان التأمين سهلاً جداً نظراً لانعدام تفتيش البوليس لعنبر المعتقلين الشيوعيين المصريين .

وفي شهر مارس ١٩٤٩ رحل جزء كبير من الشيوعيين المصريين إلى معتقل الطور وكان من بينهم كل مجموعة عمال شبرا الخيمة ولم يبق منا في هاكسب غير يوسف درويش الذي علمنا بعد عودتنا لهاكسب انه قد المرح عنه في أكتوبر ١٩٤٩ بعد أن اضرب عن الطعام هو وبعض المعتقلين ثم ترحيلهم إلى عيون موسى في سيناء .

انتخاب مجلس الأمة ١٩٥٢ .:

عندما أعلن عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الأمة في ١٩٥٢ كنت أعمل مدرساً بمدرسة الفيوم الصناعية الثانوية وكنت تنظيمياً عضواً في منطقة الفيوم لمنظمة طليعة العمال التي كانت تتبع قطاع الصعيد الذي كان يتولى مسئوليته الشهيد لويس إسحاق يوسف ، ودعيتي قيادة المنظمة في القاهرة لمناقشتي في أمر ترشيحي في دائرة شبرا الخيمة بعد أن رفضت أوراق ترشيح عبد المنعم شحتو نظراً لأنه اعتقل بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بينما كنت أنا قد نجوت من تلك الاعتقالات نظراً لبعدي عن شبرا الخيمة والقاهرة حيث أقمت في الصعيد من ١٩٥٠ في طما جرجاويه في الفيوم ، وحضرت اجتماعات بمكتب يوسف درويش بشارع

شاميليون حضره نحو خمسة عشر زميلاً من رفاق النضال من عمال النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة وحضره أيضاً ممثلون لقيادة المنظمة ، ولما عرض أمر ترشيحي عارضت بشده نظراً لأنى كنت على قناعة بأن نظام عبد الناصر وموقفه من الطبقة العاملة المصرية منذ إعدام الشهيدين / خميس والبقرى ومروراً بـمسكرة الحركة النقابية العمالية وأبعاد كل العناصر الشريفة عن مراكز القيادة فى النقابات العمالية وقناعته الكاملة أيضاً بأن مواقف عبد الناصر من العداء للإستعمار والأحلاف العسكرية الإستعمارية وتعاونيه مع الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى ، فإن الإنفراجة الديمقراطية الحالية وكثند لن تمتد الى السماح للشيوخين بدخول مجلس الأمة أو التحرك بحرية واستقلالية ، حتى مع إخراجهم عن جميع المعتقلين وإعلانه الدستور المؤقت .

وأمام إصرارى على الرفض طوال المناقشات التى استمرت نحو ثلاث ساعات أعلن يوسف درويش أن هذا قرار نهائى من المنظمة ، فلم يكن أمامى إلا الخضوع للقرار ، وبدأت التنفيذ بحصولى على إجازة من عملى لمدة شهر والإقامة الدائمة فى منطقة شبرا الخيمة ، وتقديم أوراق ترشيحي لمديرية القليوبية بينها التى قبلت فى البداية ، ولكن الاتحاد القومى الذى هو حزب الحكومة الحاكم الوحيد والأوحد اعترض على دخولى المعركة مع كثيرين غيرى من الشيوعيين واليساريين فلم تستكمل المعركة التى لم يستمر فيها إلا من لم يعترض الاتحاد القومى على ترشيحه . وبهذه المناسبة أذكر أن مكتب يوسف درويش بشارع شاميليون بالقاهرة كان هو غرفة إدارة المعركة الانتخابية بالنسبة لكل الوطنيين من شيوعيين وديمقراطيين وحتى بعض أعضاء مجلس قيادة ثورة ١٩٥٢ ومنهم مجدى حسنين كان مرجعهم فى ممارسة الدعاية الانتخابية غرفة العمليات بمكتب يوسف درويش التى أصدرت وثيقة من أهم وثائق تاريخ تلك المرحلة بعنوان (ماذا يريد الشعب من مثليه فى مجلس الأمة) .

أذكر هنا أن الدكتور / عبد العظيم أنيس رغم شيوعيته المعروفة قد وافق الاتحاد القومى على استكماله المعركة ، ولكنه قاد المعركة مع الفريق المعاون له خاصة من

فئات الشيوعيين الذين اعترض الاتحاد القومى على ترشيحهم ، قادوا المعركة بدعاية يسارية ودعوة واضحة للاشتراكية وكانت السلطة تقف خلف وتؤيد المرشح المنافس له ، ولهذا عندما أقيم سراقى كبير لتأييد عبد العظيم أنيس بالعابسية ، قام البوليس بتكسير السراقى والقبض على عدد كبير ممن كانوا فيه وكنت من بينهم كما كان من بينهم أيضاً يوسف درويش الذى استمر مكتبه مركز لدعاية من يسمح لهم بخوض المعركة وفى حجز قسم الوايلى وقبل عرضنا على النيابة، كان يوسف درويش وبعض المحامين المقبوض عليهم دالعى الحركة بينما لإرشادنا عما تقوله رداً على أسئلة النيابة حتى نفسد الاتهام الذى سيوجه إلينا ، وفى اليوم التالى أفرجت النيابة عنا جميعاً .

جملة يناير ١٩٥٩ ضد الشيوعية :

رغم ما اتخذته السلطة من الشيوعيين واليساريين فى انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٥٧ فانهم فسروا الإنفراجة الديمقراطية التى سمح بها عبد الناصر تفسيراً خاطئاً وظنوا أن التناقض الثانوى بينهم وبين عبد الناصر لن تدفع به السلطة الى التناقض الرئيسى والعداء ، ولهذا كشفوا أنفسهم لأجهزة الأمن عندما اتخذوا الإجراءات الفعلية لتحقيق الوحدة بين المنظمات الشيوعية الثلاثة الكبيرة فى يناير ١٩٥٨ ، ولأن الوحدة تمت على أساس خاطئ ومحورها الأساسى كان تقسيم كراسى اللجنة المركزية وفقاً لعدد عضوية كل منظمة ، كانت تناقش باسمائها الحقيقية ومكان عملها ومحل سكنها مما جعل الكل كتاباً مفتوحاً أمام أجهزة الأمن ، ومن هنا كانت عمليتى القبض على الشيوعيين فى أول يناير و ٢٨ مارس ١٩٥٩ شاملة للأغلبية العظمى من كوادر المنظمات الثلاث بما فيهم كوادر طلبة العمال التى تخلصت تماماً عن حذرها وحرصها الأمنى الذى كانت تتمتع به من قبل .

فى أول يناير ١٩٥٩ قبض على كل أعضاء لجنة حزب ٨ يناير ١٩٥٨ فى منطقة الفيوم وكنت منهم ، وعوملنا معاملة وحشية وغير إنسانية منذ اللحظة الأولى لم أعمال بعشر قسوتها فى فترات سجنى واعتقالى السابقة حتى وصلنا إلى دار المباحث العامة

بلاطوغلى ، فوجدت كثيرين من الرفاق الذين لا أعرفهم والذين أعرفهم ومنهم يوسف درويش وبالنسبة للموضوع الذى نحن بصدده فسوف أقصر كلامى عن بعض مواقف يوسف درويش من أول يناير حتى الفرج عن المحكوم عليهم في قضايا الشيوعية وقبلها عن المعتقلين في ١٩٦٥ .

رحلنا بالحبلات اللينة من سجن القلعة إلى سجن المحاريق بالواحات الخارجة ثم إلى سجن مصر حيث أعلننا بقرار الاتهام في قضية الحزب الشيوعي المصري ٨ يناير التى عرفت وقتئذ بالقضية الكبيرة والثى ضمت قائمتها ٦٤ متهماً ، ثم رحلنا إلى سجن الحضرة بالاسكندرية لمحاكمتنا أمام المحكمة العسكرية العليا برئاسة اللواء /هامل عبد الله هلال ، ومنذ وجودنا في سجن القلعة ورغم ما كان بيننا من ارتباط في العمل السرى ، ورغم ما كنت أراه من اتصالات جانبية بين أعضاء حداثو الرأية وع ف ، ورغم ما تعرض له يوسف درويش من مهاجمة ودعوة لا بعهده عن أى ارتباط بالحزب الشيوعي المصري بسبب أصل ديانتة اليهودية ورغم كل ذلك لم يتصل بى يوسف درويش اتصالاً جانبياً ولم يناقشنى مناقشة حلقية تهاجم الآخرين .

وبعد إعلاننا بقرار الاتهام في سجن مصر ثم ترحيلنا لسجن الحضرة بالاسكندرية للمحاكمة ، بدأت القيادة الحزبية في توزيع الأدوار من دفاع المتهمين أمام المحكمة في مواقف ثلاثة ، الأول هو الاعتراف بعضوية الحزب أمام المحكمة والدفاع عن حق الحزب في الوجود العلنى على الساحة السياسية المصرية باعتباره حزباً وطنياً يمثل مصالح كل الكادحين في مصر وخاصة العمال والفلاحين من القيادات .

أما الذى يرفض الاعتراف فلا يجبر عليه خاصة إذا كان من الشخصيات المعروفة جماهيرياً بشيوعيتها حتى ولو لم يكن في مضبوطاته ما يدينه قانونياً ، وأما الموقف الثانى فقد عرض على من يستطيع الدفاع أمام المحكمة عن خط الحزب وتمسكه بالديمقراطية ، الكاملة ومهاجمة عداء السلطة للديمقراطية . وأما الموقف الثالث فقد تقرر أن يقفه كل من لا يستطيع إجادة الدفاع أمام المحكمة مما يترتب عليه الإساءة لنفسه أو للحزب .

ورغم رفض بعض قيادات الحزب الاعتراف بالعضوية بحجة أن في ذلك تسليم الكادر للبرجوازية لتحرمة من الحرية وتحريم الشعب من جهوده لعشر سنوات قادمة ، فقد عرض يوسف درويش على اللجنة القيادية أن يعترف بعضوية الحزب أمام المحكمة ولكن ذلك رفض من غالبية أعضاء اللجنة القيادية الحزبية بحجة أن يوسف درويش من أصل يهودي وإن اعترافه بالحزب وعضويته فيه بل وحتى وجوده في الحزب كعضو عادي يسيء إلى الحزب خاصة أمام الأحزاب الشيوعية العربية ، ولكن يوسف درويش لم يستسلم لهذا الموقف .

وعندما جاء دوره في الدفاع عن الحزب أمام المحكمة اعترف بعضويته للحزب ودافع وهو سحام مارس المهنة طويلاً عن حق الحزب المصري الشيوعي في الوجود في الساحة السياسية العلنية المصرية ، وترتب على هذا الاعتراف الحكم على يوسف درويش بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وإنكر أنه في مناقشة دارت بيني وبين يوسف درويش وبحضور الشهيد لويس اسحق في أوردى أبوزعبل بعد إعلاننا بالأحكام والتي صدر الحكم فيها على بالبراءة بينما حكم على يوسف درويش ولويس اسحق بالأشغال الشاقة بناء على اعترافهما بعضوية الحزب ، وقد لاحظنا في كلامي أنني أريد مواساتهما ، فقال يوسف درويش بحماس وصدق عليه لويس اسحق وزاد في شرح كلامه (أن القضية قضية سياسية في المحل الأول ولهذا فإن المتحكم الأول في مصير المتهمين فيها هي الظروف السياسية العامة في مصر ، فإذا فرضت الظروف أن يفرج عن المعتقلين وهذا ما لاشت أنه سيحدث أقرب مما يظن كثيرين من المتشائمين ، فإن الإفراج عن المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة عشر سنوات لن يتأخر عن الإفراج عن المعتقلين سوى شهور قليلة ، وهذا ما تحقق بالفعل في عام ١٩٦٤) .

في أوردى ليمنان أبي زعبل :

انتهت المحاكمة التي كان فيها من المواقف المشرقة بل والبطولية لكثير من الرفاق ما ليس هنا مكان ذكره ، وبعد أن كانت ساحة المحكمة منبراً يغطي فيه

الرفاق الذين تكلموا سواء من اعترفوا بعضوية الحزب او من دافعوا دفاعاً ديمقراطياً كل نقاط برنامج الحزب الشيوعي المصري الوطنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والتي لاقت قبولاً حسناً من الحاضرين بل ومن الحرس ومن المحكمة، واذكر هنا ما قاله رئيس المحكمة اللواء " هلال عبد الله " عندما احتج كل من فى القصر على " على نور الدين " رئيس النيابة عندما قال أن من فى القصر ليسوا وطنيين مصريين ، وبعد أمر رئيس المحكمة بعدم إكمال على نور الدين للمرافعة ضدنا ورداً على احتجاجنا قال رئيس المحكمة : (وحقبة المتهمين ليست محل شك ولكنى أحاكمكم على تهمة تكوين تنظيم غير مشروع) . وما زلت اذكر أيضاً ما قاله المرحوم الدكتور /لؤاد مرسى الحداد الذى لم يعترف بعضوية الحزب فى مرافعته فقدأ سياسة عبد الناصر رغم انه لم يعترف بعضوية الحزب قال (لقد تغيرت سياسة الحكومة فبعد أن كانت تسير على مبدأ لصادق من يصادقنا ونعاضد من يعادينا أصبحت تسير على مبدأ نعادى من يصادقنا ولصادق من يعادينا) .

وفى رأى أن النتيجة العامة للمحاكمة كانت شرفاً كبيراً لنا وللحزب ، وفى نفس الوقت وضعت جهاز المباحث العامة وعلى رأسه حسن المصلى وغيره ممن فى أجهزة الدولة من المعادين للشيوعية فى موضع الاتهام ، ولهذا قرر هؤلاء الانتقام منا لا بتأدينا فقط ولكن بتصفيتنا فكرياً وجسدياً أيضاً ، فكان قتلنا من سجن الحضرة بالاسكندرية إلى اوردى أبو زعبل .

غادرنا الإسكندرية فى نهاية يوم ٧ نوفمبر ووصلنا الاوردى فى صباح اليوم التالى، وبدأت الخطة الجهنمية بحفل الاستقبال الذى قتل فى مثله بعد ذلك كل من الشفيدين / الدكتور فريد حداد ، وشهدى عطية الشافعى واستمر التعذيب باللف لتفتيش وطابور التعذيب الذى أطلقت عليه إدارة المعتقل طابور الرياضة وتكسير زلط البازلت فى الجبل وشيل خلائق التراب التى بكل منها عشرين كيلو جراماً والجرى بها مسافة ٢٥٠ متراً بين صفين من العساكر بيد كل منهم شومة ينزل بها بنشاط على ظهر من يمر من أمامه من الزملاء ، إلى الضرب بالفلكة والغذاء الذى يودى إلى إصابة جسم الإنسان بعدد من الأمراض ، إلى الجرى حفاة على أرض

منطاه يقطع البازلت المديب كالسكاكين ، إلى الانقطاع الكامل عن العالم الخارجى ، إلى ما سموه الحمام وهو صب الماء المغلى من المواشير على الاجسام العارية وغير ذلك مما قاسينا من وقوعه ، ومما يهمنى ذكره هنا هو أن يوسف درويش قد تحمل كل ذلك ليس صلياً فقط ، وإنما كان مشجعاً لكثيرين ممن يعرفه من قبل ولمن لم يكن له به معرفة قبل دخول الاوردى من سكان الغابر الخمسة الأخرى ، كما كان يركز على التبشير بالغد المشرق الذى لابد أن يأتى بالتهاء محتنتا هذه .

ما بعد وقف التعذيب :

وصلت إلى اوردى ليمان أبى زعبل دفعة جديدة من المعتقلين تضم الذين حوكموا أمام نفس المحكمة العسكرية فى الاسكندرية وهم أعضاء منظمة حدتو سابقاً الذين إنقسموا عن الحزب الشيوعى المصرى بعد وحدة ٨ يناير ١٩٥٨ وكانت هذه الدفعة بقيادة الشهيد شهدى عطية الشافعى الذى قتله الجلادون ظلماً فى حفل الاستقبال ، وأصيب كل زملائه بإصابات مختلفة من الضرب الوحشى حيث كان ثمانية منهم قد أشفروا على الموت فحجزوا بغرفة الملاحظة الصحية ولم يدخلوا العنبر الذى خصص لهذه الدفعة .

ولما ابلغ عبد الناصر وهو فى يوغوسلافيا فى ضيافة المارشال تيتو ، ووقف البرلمان اليوغوسلافى دقيقة حداداً على قتل شهدى عطية ، أمر عبد الناصر بوقف التعذيب فوراً فى اوردى ليمان أبى زعبل فى معتقل العزب بالفيوم ، وترتب على وقف التعذيب البدنى وفتح باب الزيارات من الاهالى لسكان الاوردى ، وسمح بان تتسلم الأدوية والطرود والأغذية من العائلات وفتح باب العلاج فى مستشفى القصر العينى الذى خصص فيه قسم للمعتقلين الشيوعيين ، وأذكر أننى قد أجريت عملية فتق أصبت به فى الاوردى من التعذيب كما أننى قد أعلنت بالحكم فى القضية وأنا فى المستشفى وقبل عودتى إلى الاوردى .

وكان طبيعياً أن موضوع الحياة العامة التى اعتاد الشيوعيين فى جميع السجون والمعتقلات من قبل على تكوينها لكى تتسلم كل ما يرد لتوزيعه بعدالة وفق نظام

متفق عليه ، وعرض اقتراح بأن يسلم لصندوق الحياة العامة كل مايرد في الزيارات وفي الطرود ونسبة ١٠٠٪ على أن يقوم الصندوق الذي ينتخب القائلون على إدارته بطريقة ديمقراطية ، وعرض أن يكون أساس توزيع السجائر والمأكولات على الجميع بالتساوي وأن يكون توزيع الأدوية وفق الحاجة الصحية من الأجزخانة التي تولى إمرادتها الدكتور الصيدلى جميل حتى وأن توزيع الملابس وفق الاحتياجات وحسب أولوية الضرورات أما التقود سلم بالكامل للصندوق وهنا ظهر موقفان الأول تبناه الفقراء الذين تأتيهم كميات قليلة أو قد لا تأتيهم شئ على الإطلاق ومعهم عدد من أبناء الموسرين المعروف أنه ستأتيهم كميات أكبر من احتياجاتهم بكثير وتبنوا الموقف السابق ، والثاني وهو موقف تبناه بعض أبناء الموسرين ويقضى بأن يأخذ كل منهم نصف أو على الأقل ربع مايرد إليه ويسلم الباقى للحياة العامة ، وبهذا وجدت ولأول مره في تاريخ وجود الشيوعيين في السجون والمعتقلات نوعين من الحياة العامة لتنظيم واحد ، وكان يوسف درويش من المتحمسين للمصادرة الكاملة للدخل بل وبذل جهوداً لإقناع عدد ممن كان بينهم وبينه ثقة من الموسرين في الانضمام إلى الحياة العامة التي بها الفقراء .

وعندما تقرر قيام بعض الرفاق بالإضراب عن الطعام ورفض قبول يوسف درويش في الفوج الأول نظراً لحالته الصحية ، اعترض ودخل في الفوج الثاني .

إعلان الأحكام :

أوقف التعذيب الشديد وأصبحت عملية خروجنا إلى الجبل كنزهة بلا عمل شاق وانتهت عمليات النسب والضرب والإهانات من الضباط والسجانين بل وبدأ بعضهم يعتذر عما فعله بنا من قبل لأن ذلك كان تنفيذاً للأوامر .

ولما كان إيرودى ليتمان أبني زعبل على هذه الصورة الجديدة قد أصبح غير ذي موضوع بعد أن فقد هذه الأساسى وهو التصفية الفكرية والجسمانية لعنات من الشيوعيين المصريين ، فقد عملت المباحث العامة على سرعة إعلان من حوكموا في قضية الحزب الشيوعي المصري بالأحكام ثم كصية الإيرودى بتقل الجميع من

معتقلين ومحكوم عليهم إلى سجن المحاريق بالوحدات الخارجية وكان يوسف درويش ضمن من حكم عليهم بالاشتغال الشاقة بينما أصدرت المباحث العامة قرارات اعتقال لمن حكم عليهم في القضية بالبراءة .

في سجن المحاريق :

عندما استقرينا في سجن المحاريق بالوحدات الخارجية كان يوجد غير المحكوم عليهم من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين ، وبه غير به المحكوم عليهم في قضايا شيوعية بعد أن نقلوا من سجن جناح إلى سجن المحاريق ، وقد أضيف إلى هذا الغير ما ورد بعد ذلك من المحكوم عليهم في قضايا شيوعية ومنهم يوسف درويش ، وغير ثالث كان خالياً وقد وضع فيه ما كان يرد لسجن المحاريق من المعتقلين الشيوعيين وكذلك تنتهي الفترة المحكوم بها عليهم ويرفضون طلب المباحث العامة بالتوقيع على ورقة يستكون فيها الشيوعية ويتعهدون بعدم الاشتغال بالسياسة فتعبد المباحث العامة ومعهم أواخر باعتقالهم ليوضعوا في غير المعتقلين ، ونظراً لظروف الحياة في سجن المحاريق في تلك الفترة التي لا داعي للحديث عن تفاصيلها ، فقد كان الاتعمال بين الشيوعيين معتقلين ومحكوم عليهم طوال اليوم من الصباح حتى تعام المساء مع حرية التنقل في كل غير طوال الليل مع غلق الأبواب الخارجية للغيرين فقط بالإضافة إلى فترات العمل نهائياً في المزرعة ، وقد أتاح ذلك الفرصة لتجدد وتوثيق العلاقة بين يوسف درويش وبين العمال اللذين كان يعرفهم قبل حملة أول يناير ١٩٥٩ وحملة ٢٨ مارس ١٩٥٩ ، وكنت منهم وللناقش خطة العمل فيما بعد الإفراج عنا بالإضافة إلى كثير من الخدمات الثقافية التي قدمها لنا في صورة محاضرات أو ندوات عن تاريخ الحركة النقابية والعمالية المصرية والعالمية والدروس المستفادة منها .

والذكر هنا أن يوسف درويش كان ضمن المتهمين بالاتجاهات اليسارية من أعضاء الحزب الشيوعي المصري من المسجونين والمعتقلين وكنت منهم خاصة بعد أن ناقشنا الميثاق الوطني الذي أصدره عبد الناصر وبعد تحويل اسم الاتحاد القومي

إلى الاتحاد الاشتراكي العربي مما أوجد بذرة صغيرة بين صفوف الحزب تبني فكرة مجموعة حدثوا الذي كان يقول أن في الحكم مجموعة اشتراكية بقيادة جمال عبد الناصر وكنا نرفض ذلك الفكر .

ما بعد الإفراج :

الفرج عن جميع المعتقلين الشيوعيين وبعدها بفترة قصيرة صدر قرار بالعفو عن جميع القضايا الشيوعية وما ترتب عليها من أثار وبعد أن بدأت مناقشة موضوع حل الحزب التي انتهت بصور قرار من اللجنة المركزية للحزب بإنهاء وجوده المستقل كما تم في نفس الفترة لتنظيم المنقسمين (الحزب الشيوعي المصري - حدثوا) .

بعد ذلك بفترة سافر يوسف درويش إلى الجزائر ثم إلى تشيكوسلوفاكيا التي أذكر أنه قد إستضافني فيها لمدة ثلاثة أسابيع أقمت بفرقة مستقلة في المبنى المخصص لضيوف اتحاد النقابات العالمي ببراغ ثم عاد يوسف درويش ليستقر في إقامته بالقاهرة ، وبعد استقراره النهائي بدأ يحدد صلاته بأصدقائه السابقين وكنت منهم حيث كنا نقابل كثيراً ولم يكن حديثنا إلا عن هموم الطبقة العاملة المصرية وهموم الحركة الشيوعية المصرية ، مع تذكّر أحداث النضال السابقة المشتركة وما كان فيها من بطولات وتضحيات وإنجازات تستحق التدوين قبل أن يأكلها النسيان لتوضع دروسها المستفادة في أيدي الأجيال القادمة.

دار الخدمات النقابية والعمالية :

في إحدى مقابلاتي المتعددة مع يوسف درويش بمنزله رقم ٥ شارع يوسف الجندى بباب اللوق ، تحدثت عن اللجنة العامة للدفاع عن العمال في شبرا الخيمة التي تكونت عام ١٩٨٤ وعما تلاقيه من صعوبات في إيجاد مكان مناسب لعمالها العمالي المستقل بعد أن استمرت للعمل في مقر حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بشارع ١٥ مايو بشبرا الخيمة ثم منازل الزملاء ، ولكن بعد أن اتسع نشاط اللجنة وأرتباطها ب جماهير واسعة من العمال في داخل شبرا الخيمة وخارجها في مناطق التجمع الأخرى ، وتكونت لجنة قيادة شريفة وضعت لها هدفاً استعادة

التنظيم النقابي إلى جماهير العمال المصريين بعد ان فقدت قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال ثقة الجماهير فيها لتخليها عن مهمتها الأساسية في الدفاع عن حقوق العمال والعمل على إجابة مطالبهم بل والوقوف ضد وإدانة تحركات العمال المعطلية وإضراباتهم واعتصاماتهم أحياناً وتحديث عن ارتباط اللجنة بالكفاحات العمالية ومناصرتها لاعتصام عمال أسكو واعتصام ساقى لطارات السكة الحديد ومساعدتهم وغيرها .

وحرص اللجنة على الارتباط بالعمل السياسى وكمثال تأييد القضية الفلسطينية والتشهير بالصهيونية العنصرية وحرق العلمين الأمريكى والإسرائيلى في جماهيرية أمام باب المقر الذى تعمل فيه اللجنة ، مما حدا بالمسؤولين في وزارة الداخلية إلى الشكوى لقيادة حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى التى طلبت تحجيم عمل اللجنة ، فاضطرونا لنقل النشاط الرئيسى للجنة الداخلية التى انتخبت لقيادة العمل إلى المنازل ، وقد دعانا ذلك إلى القناعة بضرورة خلق مقرأ خاصاً لممارسة العمل العمالى والنقابي المستقل وبدلنا عدة محاولات لذلك وفشلت لسبب رئيسى هو أن اشتراكاتنا وما حصلنا عليه من تبرعات كان أقل كثيراً من المطلوب .

عندئذ عرض يوسف درويش أن يقوم هو وبعض رفاقه من اليساريين والاشتراكيين بالمساعدة على إيجاد المقر المستقل وبعد جهود كثيرة استطعنا الحصول على شقة في المساكن الشعبية بحلول وان نقوم بتأثيثها وإعدادها للنشاط العمالى المستقل ، وبعد الافتتاح وبدء النشاط كان لابد من إيجاد الإطار القانونى لممارسة العمل ، واستقر الرأى على أن تسجل الهيئة باسم (دار الخدمات النقابية والعمالية) وان تسجل في الشهر القارى كشركة مساهمة لا يقصد إلى الربح ، وعند عرض الأسماء الذين تسجل بهم الشركة كمساهمين وعرض اسم يوسف درويش ونيل الهاللى رفض كل منهما بإصرار رغم انهما ظلّا في متابعة التنفيذ وإعداد العقد إلى أن تم التسجيل في الشهر القارى بحلول تحت اسم (دار الخدمات النقابية والعمالية بحلول) وبأسماء أربعة مساهمين هم :

١ - سيد محمد محمد فايد .

٢- طه سعد عثمان .

٣- دكتور فؤاد صديق عبد العزيز عسل .

٤- كمال أحمد عباس .

وسجل في العقد أن الغرض من تكوين الشركة هو تقديم الخدمات النقابية والقانونية والطبية وقدم العقد باسم الاستاذ / أميره بهي الدين المحامي وقد تغير بعد ذلك التركيب العضوي للمساهمة في الشركة إذا توفي الزميل المرحوم / سيد محمد محمد فايد الذي كان نقابياً نشطاً بشركة مصر للغزل والنسيج بحلول وتخرج الدكتور فؤاد عسل وتنازل طه سعد عثمان عن حصته في الشركة للزميل كمال أحمد عباس الذي سجل الشركة بعد ذلك بأسماء مساهمين جدد .

واعتراضاً بالفضل لأهله القرار لولا المساعدات التي قدمها الأستاذ يوسف درويش المحامي الماركسي والاستاذ / أحمد نبيل الهاللي وزملائهم والتي مازالت مستمرة في نشاطها الذي يتسع باستمرار في خدمة الحركة المستقلة النقابية والعمالية المصرية ، واتساع نشاطها بالاتصال مع الهيئات المدنية المهتمة بالطبقة العاملة في البلاد الأخرى والذي توج بحصول الدار على جائزة الحكومة الفرنسية لحقوق الإنسان .



خاتمة

لقد اقتصرت على كتابة خواطرى هنا عن كفاحات يوسف درويش المحامى الماركسي وعن الأحداث والوقائع التى شاركت فيها يوسف درويش أو عاصرته ، لا لتزكية يوسف درويش فقط رغم أهمية ذلك ، ولكن أيضاً بهدف تسجيل تلك الأحداث قبل أن يقضى عليها النسيان ، لأننى أرى أن من المهم أن تحتفظ بها ذاكرة التاريخ المصرى لما فيها من التجارب والدروس المستفادة .

وقد ركزت في هذه الخواطر على تسجيل ما يتصل بالمجال النقابى والعمالي ، أما عن نشاط يوسف درويش في مجال الحركة الشيوعية المصرية فقد كتبه في شهادة قدمها للجنة توثيق الحركة الشيوعية حتى عام ١٩٦٥ التى قامت بنشرها في الجزء الثاني من الإصدارات التى قامت بنشرها اللجنة بالاشتراك مع مركز البحوث العربية / بعنوان (شهادات وروى من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية) .

والى مع اعتذارى عن عدم ذكر كثير من تفاصيل الأحداث التى عاصرت يوسف درويش أو شاركهم فيها واكتفيت بكتابة بعضها لأننى أرى أن هناك كفاحات كثيرة أخرى ليوسف درويش تستحق أن تكتب في المجالات الوطنية والنقابية والعمالية الشيوعية والتى منها ما عاصرته فيها ومنها ما لم أعرفها منذ أواخر ثلاثينات القرن العشرين ، والتي أرجو ممن اشتركوا فيها أو عاصروها أن يسجلوها ، لعنا تقدم قدوه حسنه ينتفع بتجاربيها وخبراتها الجمل الحالى والاجيال القادمة من الوطنيين المصريين الشرفاء الذين سيتصدون للعمل والكفاح ويكونوا مستعدين للتضحية من أجل حياة أفضل لكل الكادحين ثم تحقيق الاشتراكية وإلغاء استغلال الإنسان للإنسان .

ولعل القارئ يسأل عن كيف تمكنت من كتابة ما كتبت بما فيه من تفاصيل مضى على أحداثها ما يقرب من الستين عاماً ، وزد على هذا السؤال أقول أن ما كتبت هنا ليس قصة الفتى وإنما هي أحداث ووقائع شاركت فيها وعاشتها ، وانتهى هنا القرار أنني قد استغنت في ذلك بالذاكرة التي ساعدني على تشييطها واستدعاء المعلومات منها عوامل هامة تدعو إلى الثقة فيها . أ

أما العامل الأول : فهو مجموعة المذكرات والكتابات والأوراق والمطبوعات التي أمدني بها رفائي فوجوا من مداخلهم زوار الفجر لمساكنهم ، أو كانوا حريصين واحتفظوا بها في مخاليئ لم تصل إليها أيدي رجال البوليس السياسي ، وخاصة وأن أغلبهم كانوا قد تركوا الإقامة في شبرا الخيمة والقاهرة واستقروا منذ مدة طويلة بعيداً عنها ، وعلى سبيل المثال فقط قدم لي المرحوم / علي خليل عندما زرتة في قرنته (تطاي) مجموعة كاملة من أعداد مجلة الضمير التي أصدرها مع نسخ أصلية من برنامج (لجنة العمال للتحرير القومي - الهيئة السياسية للعطية العاملة - ونسخة من بيان اللجنة) كما قدم لي الزميل / محمد أحمد عبد النبي أثناء زيارتي المتكررة له بمسكنه بالإسكندرية مجموعة كاملة من مجلة الفجر الجديد التي أصدرها الجناح المثقف ممن كملوا منظمة طليعة العمال في أوائل عام ١٩٤٦ ، وأوراق أخرى عن نشاط عمال شبرا الخيمة ، وقدم لي زملاء من قرية زفارة عند زيارتي لهم أوراقاً عن اللجنة التحضيرية لمندوب نقابات عمال مصر في مؤتمر النقابات العالمي بباريس ونسخاً من الخطابات الدورية التي أصدرتها ومصدر آخر من المصادر التي استخدمتها لتشيط الذاكرة واستدعاء المعلومات منها وتوثيق تلك المعلومات كان الشهادات الواقعية التي كتبها بن لسان بعض الزملاء اشتركوا فيه أو عاصروه من كفاحات وبعد تسجيل كل شهادته وقع صاحبها على كل صفحة منها ، وقد

قمت بنشر بعض تلك الشهادات في كتاب بعنوان : (شهادات واقعية - نقابيون واشتراكيون) .

وهناك مصدر هام آخر استخدمته ولكن لهذا المصدر قمه أرى من الضروري ذكر بعض تفاصيلها خاصة وان فيها ما يتصل بكفاحات يوسف درويش أيضاً جرت مناقشة بيني وبين يوسف درويش بصنفته مسئول عام التنظيم في منظمة طليعة العمال ، وبصفتي مسئول تنظيمي منطقة القاهرة لنفس المنظمة ، حول الحاجة الماسة لإيجاد مخبأ كبير لحفظ الأرشيف العام للمنظمة الذي تحفظ فيه أكثر من نسخة من كل وثيقة أو مطبوع أو حتى مخطوط أصدرته المنظمة منذ إنشائها ويضاف على ذلك ما يصدر عن المنظمة ويحتاج الأمر الاحتفاظ بها سواء سرية أو نصف سرية أو علنية يراد حفظها ، وكان من الطبيعي أن يتجه تفكيرنا إلى الشيخ محمد محمد ونيس ، ذلك المثقف الذي لم يستكمل تعليمه الأزهرى ، والذي خبرناه أثناء العمليات الكفاحية لعمال النسيج الميكانيكي في شبرا الخيمة ، ثم سكرتيراً موقفاً في النقابة بعد مطاردة البوليس السياسي له وقرار اتحاد الصناعات المعصري بمنع تشغيله في أى مصنع - ثم كاتباً بمكتب يوسف درويش المحامى لفترة ، ثم مسئولاً عن جهاز الاتصال في منظمة طليعة العمال بعد إعلان تكوينها ، كما زكاه لنا أيضاً حدة الزكاء ودقة الذاكرة التى تحتفظ بأدق التفاصيل ، وحرصه وبقيته الشديدة ودقة مراعاته للأمن .

وذهبنا سوياً إلى منزل الشيخ محمد ونيس باجهور الكبرى ، وكان المنزل يتكون من دورين من البناء الريفي وخلفه حديقة صفرة وأمامه حظيرة مواشى ، ولما عرضنا عليه أمر المخبأ وافق بترحاب شديد على أن يتولى مسئوليته ، وتم إعداد مخبأ كبير مع كل الاحتياطات التى تضمن عدم تعرض الأوراق لآى تلف مع الأمن الكبير في إلا يتكشف أمره حتى لا سره الشيخ محمد ونيس ، وظل المخبأ يقوم بعمله حتى

وحدة ٨ يناير ١٩٥٨ تحت المسؤولية التنظيمية للزميل عبد العزيز عطية والإشراف والمتابعة من يوسف درويش .

ولما نجحت الفكرة بكفاءة عالية ، طلبت من الشيخ محمد ونيس عمل مخبأ صغير خاص بعد كراتي التي كنت مداوماً على كتابتها عن كل حدث هام يمر بي وكذلك الأوراق والوثائق التي أريد حفظها بعيداً عن متناول يد رجال البوليس السياسي فوافق بحماس وبعد الإفراج عن جميع المعتقلين والمعتقلين الشيوعيين ذهبت لزيارة الشيخ محمد ونيس بقريته أجهور الكبرى ولكني أحضر بعض الأوراق من المخبأ الخاص بي ، وكانت صدمة أذهلتني عندما قال الشيخ محمد ونيس أن عبد العزيز عطية قد حضر إليه بعد اعتقالات أول يناير ١٩٥٩ وقام بإحراق كل ما كان في المخبأ الكبير من أوراق قائلاً أن ذلك قرار من قيادة المنظمة ، وحمدت الله أن عبد العزيز عطية لم يكن يعرف شيئاً عن المخبأ الخاص بي وبعد صدور قرار حل الحزب الشيوعي المصري والحزب الشيوعي حدثوا ، شعرت بأن الرقابة البوليسية قد خفت على إلى درجة العدم ، فاستعدت كل ما كان لي في المخبأ الصغير من أوراق ، وكذلك قدم الشيخ محمد ونيس نسخاً من كتاب (كفاح عمال التسيخ في القاهرة) الذي أصدرته في عام ١٩٤٥ ، ونسخاً أخرى من كتاب (محاضر وتقاير اللجنة الوزارية العليا لبحث مطالب العمال الذي أصدرته في عام ١٩٤٧) كان قد أخفاها بطريقة الخاصة .

بدأت مستعيناً بما ذكرت من مصادر ومنذ عام ١٩٦٨ في الكتابة بهدف النشر بأي وسيلة عن تاريخ الحركة النقابية والعمالية ، وشجعتني على الاستمرار في الكتابة تشجيع الأساتذة / أحمد عباس صالح ، وأديب ديمتري ، وصلاح عيسى بنشر عدة حلقات عما كتبت عن تاريخ عمال مصر في مجلة الكاتب الشهرية بدءاً من عدد يولييه ١٩٧١ ، ثم بعد فترة في نشر ما أكتب في كتب .

وفي إحدى مقابلاتي العديدة مع يوسف درويش بمنزله سألني عن الشيخ ونيس
 فقلت له أنني زرتُه وعلمت منه أن عبد العزيز عطية قد أحرق أرشيف المنظمة العام
 فثار يوسف درويش وهاج حتى ظننت أنه سيضربني ، وبعد أن هدأ سمعته يقول (
 الحمد لله فقد أرسلنا نسخة من الأرشيف لمحفظ خارج القطر المصري) ، وأذكر
 بهذه المناسبة أن الأستاذ أبوسيف يوسف قد حصل على صورة ضوئية كاملة من
 ذلك الأرشيف واستعان بها في تحرير وتوثيق الكتاب الضخم الذي أصدره والمكون
 من ١١٥٠ صفحة عن تاريخ منظمة طليعة العمال بأسمائها المختلفة بدءاً من الطليعة
 الشعبية للتحرير في عام ١٩٤٦ وانتهاءً بحزب العمال والفلاحين الشيوعي المصري
 في عام ١٩٥٢ .

وأخيراً أؤلفي الحر أن ما كتبت ، ما نشر وما لم ينشر وآخره هذه الخواطر ليس قصصاً
 من الخيال وإنما هي وقائع وأحداث مستندة إلى مصادر تلمنن نفسي وضميري
 إليها .

والله خير الشاهدين &&&

شبرا الخيمة في أكتوبر ٢٠٠١ طه سعد عثمان
 نقابي قديم ومؤرخ عمالي



المحتويات

الغـــــــــــــــــوان

مسلسل

٩	مقدمة
٩	بداية حياة يوسف درويش على ثقة العمال .
١٢	تكوين الحلقة الضيقة .
١٤	صندوق الخدمة الاجتماعية
١٤	انتخابات مجلس النواب ١٩٤٥ .
١٦	سفر المدرك لمؤتمر النقابات العالمي ١٩٤٥ .
١٩	لجنة العمال للتحرير القومي .
٢٣	مجلسة الضمير .
٢٦	القبض في اجتماع تنفيذ قرار الإضراب العام .
٢٧	الهرب إلى كفر أبو محمود بالمنوفية .
٢٨	في منظمة الطليعة الشعبية للتحرير (طشت) .
٢٩	اعتقال يوسف درويش في عام ١٩٤٨ .
٣٢	انتخابات مجلس الأمة ١٩٥٧ .
٣٤	حملة يناير ١٩٥٩ ضد الشيوعية .
٣٦	في اوردي ليمان أبوزعل .
٣٨	ما بعد وقف التعذيب .
٣٩	إعلان الأحكام .
٤٠	في سجن المحاريق .
٤١	ما بعد الإلراج .
٤١	دار الخدمات النقابية والعمالية .
٤٥	خاتمة



مؤلف للمؤلف

- ١٩٤٥ (١) نبذة تاريخية عم حياة المناضل فضلى عبد الجيد .
- ١٩٤٥ (٢) نضال عمال النسيج الميكانيكى في القاهرة .
- ١٩٤٧ (٣) معاصر وتقارير اللجنة الوزارية لبحث مشاكل العمال .
- ١٩٥٦ (٤) من وحى الكفاح الخالد في بورسعيد الباسلة . (شعر وزجل) .
- (٥) سلسلة من كتب ومذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر .
- ١٩٨٣ (٥) الكتاب الأول عن كفاح عمال النسيج .
- ١٩٨٢ (٦) الكتاب الثانى عن العمال والانتخابات البرلمانية .
- ١٩٨٨ (٧) الكتاب الثالث عن الطبقة العاملة والعمل السياسى .
- ١٩٩٤ (٨) الكتاب الرابع عن وحدة الحركة العمالية في مصر والعالم .
- ١٩٧٨ (٩) محمد يوسف المدرك في ذكراه (كتيب نشره حزب التجمع) .
- ١٩٨٦ (١٠) مائة عام من النضال في ذكرى عيد العمال العالمى (مع آخرين)
- ١٩٨٧ (١١) البرامج العمالية في الانتخابات النيابية .
- ١٩٧٨ (١٢) الحركة النقابية (المأزق والحل) مع آخرين من كراسات صوت العامل
- ١٩٩١ (١٣) التنظيم النقابى ومهام المرحلة المقبلة .
- ١٩٩١ (١٤) حول استقلالية الحركة النقابية (مجموعة مقالات مع آخرين) .
- ١٩٩٣ (١٥) أحوال العمال قبل قانون القطاع العام الأعمال العام وبعده .
- ١٩٩٧ (١٦) خميس والبقرى يستحقان إعادة المحاكمة .
- ١٩٩٧ (١٧) شهادات واقعية - نقاييون واشتراكيون يتكلمون .
- ١٩٩٨ (١٨) صوت سجين (مجموعة شعر وزجل) .
- ١٩٩٨ (١٩) الإضرابات في مصر زمن الأربعينات .
- ١٩٩٨ (٢٠) من وحى المعارك (مجموعة شعر وزجل) .
- ١٩٩٨ (٢١) لمحات من مسيرة عامل مشاغب (عطية الصيرفى) .
- ١٩٩٩ (٢٢) الصحافة العمالية في الأربعينات .
- ٢٠٠١ (٢٣) من تراث محمد يوسف المدرك .

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

هذا الكتاب

هذا الكتاب هو لمحات من المسيرة النضالية الطويلة للمناضل يوسف درويش الذى خاض طوال أكثر من ستين عاماً نضالاً شريفاً ، والذى رغم ظروفه الصحية يحرص على تقديم كل ما فى طاقته لخدمة جميع الكادحين المصريين وعلى رأسهم الطبقة العاملة .

وليس ما يحويه هذا الكتاب سوى لمحات بسيطة لبعض المعارك الوطنية المصرية والطبقية العمالية التى عاصره وشاركه فيها المؤلف كشاهد عيان ، ويقدمها باعتبارها نموذجاً لمناضل وضع قضية الاشتراكية بين عينيه باعتبارها وحدها القادرة على إلغاء استغلال الإنسان للإنسان ، وجعلها هى الأولوية الأولى فى حياته ولهذا قدم فى سبيلها كل ما تطلبه النضال من تضحيات بما فيها مطاردات أعداء الشعب المصرى والطبقة العاملة له ومن سجن واعتقال وتعذيب فوق طاقة احتمال البشر ، ولكنه ظل صامداً ممسكاً بالقضية الاشتراكية بكلتا يديه معلناً أمام المحاكم العسكرية أنه يتشرف بعضوية الحزب الشيوعى المصرى .

لقد حاز يوسف درويش ثقة القيادات العمالية الشريفة وأصبح مستشاراً قانونياً لنحو سبعين نقابة عمالية ورغم أنه محام فى وقت كانت الحركة العمالية والنقابية تحارب أى تدخل أو سيطرة من المحامين والمهندسين والأطباء تحت اسم مستشارين . ولهذا أقدم هذه الصفحات عن يوسف درويش لعل الجيل الجديد من المكافحين النضاليين والاشتراكيين الشرفاء يجد فيها ما يفيد فى دراسة الماضى وفهم الحاضر ورسم الخط الصحيح لبناء المستقبل الأفضل .

NC
5.009
2
28u
C.2



0570140